



ضعف خرّيجي كلّيات الدّراسات الشّرعية: أهمّ الأسباب، والحلولُ الممكنة، في ضوء أدبيّات التعليم في تراثنا التربوي

د. أيمن صالح
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة قطر

١٤٣٥هـ/٢٠١٤م

الملخّص

ضعف خرّيجي كلّيات الدّراسات الشرعية: أهمّ الأسباب، والحلول الممكنة، في ضوء أدبيّات التعليم في تراثنا التربوي

د. أيمن صالح
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة قطر
ayman.saleh@qu.edu.qa

هدف هذا البحث إلى استعراض أهمّ الأسباب لظاهرة ضعف مستوى خريجي كلّيات الدراسات الإسلامية في كثير من الكلّيات الشرعية الرسمية، وإلى اقتراح بعض الحلول الممكنة لمعالجة هذه الظّاهرة. وقد استرشد الباحث بأدبيّات التراث الإسلامي التربوي في سبيل الوقوف على هذه الأسباب، وطرق علاجها، فتوصَّل إلى سببين رئيسين: أحدهما: قلّة إقبال أذكياء الطلبة على تعلُّم العلوم الشرعية، والآخر: سوء مناهج التعليم وطرق التدريس. وهذا السَّبب الثاني تمثَّل في عيوب ستة اشتملت عليها كثير من مناهج التعليم: الأول: ضعف الاهتمام بالقرآن الكريم، حفظا وتدبُرا. والثاني: تزاحم العلوم في خطط التدريس وبرامجه، والثالث: إهمال مبدأ التدرُّج من الجملة إلى التفاصيل. والرابع: الاعتماد على أسلوب التلقين في أكثر وقت الدرس. والخامس: التركيز على الحفظ على حساب المهارات العقلية الأعلى. والسادس: خلوّ أكثر المقررات من محتوى روحي. وخُتِم البحث بذكر بعض التوصيات لتلافي هذه الأسباب والعيوب أو الحدّ من تأثيرها.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسّلام على سيّد المرسلين، وعلى آله، وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنَّ تقدُّمَ الأمم ورقيَّها إنَّما هو بصلاح صناعة التعليم فيها، وتخلُّفَها وانحطاطَها إنَّما هو بفساد هذه الصِّناعة. وقد بلغ من أهميّة التعليم والتعلُّم أنْ جعل الله، تعالى، ذلك ممَّا اختصَّ به آدم، عليه السلام، وأظهر به مَزيته على الملأ الأعلى من الملائكة المقرّبين، فقال، سبحانه: {وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}. [البقرة: ٣١]. ومن الدلائل، أيضا، على عِظَم أهميّة التعلُّم والتّعليم، أنْ أشار إليهما، سبحانه وتعالى، في أوَّل آياتٍ أنزلها من كتابه فقال، عَزّ من قائل: {اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ، اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ، الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ، عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ}. [العلق: ١-٥]. فذكر «القراءة» التي هي من أهمّ وسائل تلقّي العلم وكسبه، وذكر «القلم» كنايةً عن «الكتابة» التي هي من أهمّ وسائل نقل العلم وتقييده وتعليمه. وبهاتين الوسيلتين: «القراءة» و«الكتابة»، استطاع الإنسان أن يعلم ما لم يكن يعلمه من قبل، فلله الحمد على نِعَمه.

وأشرفُ العلوم، وأعظمُها، عند أتباع الرسل كافّة، علومُ الدّين؛ لأنّها تؤهِّل صاحبَها ليقوم في نفسه، وفي قومه، مقامَ الأنبياء، صلوات ربّي عليهم، الذين «لم يورِّثوا ديناراً ولا درهماً، وإنَّما ورَّثُوا العلم، فمن أَخذ به أخذ بحظٍّ وافر»[(١)].

ولا يضير هذه العلوم أنْ أصبحت سوقُها كاسدةً في هذه الأعصار؛ لقلّة الراغب فيها وكثرة المدبر عنها، من العامّة والخاصّة، فهي لم تُوضع للاحتراف أصلاً، ولا ليُتوصّل بها إلى أعراض الدنيا وزينتها، بل وُضعت سبباً لمن أراد أن يفهم عن الله ورسوله، صلى الله عليه وسلم، ويعمل بما فَهِم، طَمَعاً فيما عند الله، تعالى، والفوز برضاه.

ولقد مُنيت صناعة التعليم الدّيني في هذه الأمّة بنَكَساتٍ وتراجعات، فأصابها ما أصاب الدّين عموماً بمرور الزمن من خُفوت جذوته في قلوب الناس. وضَعْف تأثيره في مناحي حياتهم، وهذا ما دعا أبا حامد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ)، رحمه الله، في زمنه، إلى تأليف كتابه الذي سمّاه «إحياء علوم الدين» ناعياً فيه على علماء عصره انحرافَهم بعلوم الدّين عن مقاصدها وغاياتها، وعدمَ تحقُّقهم بكثير من شروطها وآدابها، وغفلتَهم عن روحها وأسرارها، راسماً لهم طريق العلم والعمل فيها.

وإذا انتقد الغزالي، رحمه الله، ضَعف العَمل بالعلم في عصره واصفاً علماء عصره لذلك

---

(١) أبو داود، **السنن**، (٣/ ٣١٧). وابن ماجه، **السنن**، (١/ ٨١). وصحّحه الألباني، وحسّنه الأرناؤوط.

بـ«المترسِّمين بالعِلم»، لا العلماء؛ لأنّ مقاصد أكثرهم في طلب العلم لم تكن شريفة، ولا أعمالهم كانت منيفة، فإنّه، مع ذلك، لم يشكّك في قدراتهم العلمية، ولا في أهليتهم للفتوى والإرشاد والوعظ والتعليم.

وأمّا في عصرنا هذا فقد اتّسع الخرق على الراقع، وفُقِد العلم والعمل معاً، وغاب الشكل والمضمون على حدٍّ سواء، ولم يبق من الشَّكل إلا الرُّتب والمناصب والألقاب؛ فمظاهر الضّعف في التأهيل العِلمي والعَملي في **معظم** خريجي معاهد الدراسات الشّرعية لا سيّما الرسمي منها، لا تخفى حتى على أعشى النظر. فلا هم -إلا ما نَدر- أتقياءُ بررة، ولا هم علماء مهرة، حتى من أنهى منهم دراسته العليا من ماجستير ودكتوراه. ومن شذَّ منهم فكان بعد تخرُّجه متأهّلاً عِلمياً وعَمَلياً فإنّه لا يعزو كبير الفضل في ذلك، بعد الله تعالى، إلى جامعته وكُلّيته، بل إلى جهودٍ خاصّة قام بها خارج إطار الدّراسة النّظامية.

وهذا الضّعف في الخرّيجين من الوضوح بمكان حتى إنّه لا ينكره أكثرُ القائمين على كلّيات التعليم الشرعي أنفسهم. والعاقل منهم من سلَّم بالواقع فصار يتواضع في أهداف مؤسّسته، ورسالتها، فيصرِّح بالقول: إنّا لا نخرّج علماء، بل موظّفين لسدّ حاجات المجتمع من أئمةٍ وخطباء ومدرّسين، ويتواضع آخرون بطريقة أخرى، فيقولون: نحن إنّما نعطي مفاتيح العلم، والباقي هو ما لا بدّ للطالب أن ينهض به على عاتقه. ولم يَصْدُقوا في قولهم: «مفاتيح العلم» لأنَّ مناهجهم، في أكثرها، لا تنشئ مَلَكاتٍ ولا تربّي مهارات، بل تُحمّل الطلاب نُتَفاً من المحفوظات. وأمّلوا باطلاً، ورَجوا سراباً، إذ توقَّعوا من الطالب أن ينهض بالعلم على عاتقه، لضعف آلته أولاً، ولأنّهم لم يغرسوا فيه، بالقول والعمل، الحرصَ على طلبه، والرغبة فيه، وإيثاره على ما سواه، ثانياً، ولأنّهم -ثالثاً- لم ينزعوا منه، قصدَ التوسُّل به إلى الشهادة والوظيفة، ومن طلب العلم لهذا الغرض قلَّ أن يفلح إلا أن يتداركه الله برحمة منه فيعقل غاية العلم الدّيني وثماره المقصودة وطرق تحصيله.

قال الدكتور محمد مندور (١٣٦٣هـ/١٩٤٤م)، رحمه الله، في مقال له بعنوان **أُمّيّة المتعلّمين**: «لأميّة المتعلِّمين ثلاثة مظاهر: الانتهاء من التعليم الدراسي بفائدة ضئيلة، وعدم تنمية كلِّ صاحب فنٍّ لمعلوماته الفنّية بعد التخرُّج، وأخيراً ضعف الثقافة العامّة عند مُعظم المتعلِّمين، بل وإهمالها أحياناً إهمالاً تامّاً»(١). قلتُ: وهذا كلُّه موجود في خرِّيجينا، ولله الحمد، إلا ما رحم ربي. وقد طوّفتُ في التدريس في عدّة أقطار من أقطار المسلمين من أقصى المشرق إلى المغرب، فكان هذا حال أكثر من رأيت حاشا أفذاذاً وأفراداً هنا وهناك لا يجاوزون أصابع اليد، اختارتهم يد العناية، وأسعفتهم القريحة، وصاحبهم التوفيق. وهم رغم ذلك، ورغم حرصهم، وإخلاص كثيرٍ منهم، حيارى في مناهج الطّلب، وكثرة الكتب، مشتتو العزم، كثيرو التنقُّل، قليلو النَّصير.

فإذا كان هذا حال الأفذاذ منهم، على ندورهم، فما بالك بمن هو دونهم، وهم السّواد الأعظم، مِمَّن جُرُّوا إلى علوم الدّين بالسَّلاسل، أو لم تسعفهم القريحة ولا جَودة الفهم والنَّشاط.

---

(١) مندور: محمد، **أمّيّة المتعلمين**، مجلة الرسالة، العدد ٥٨٨، بتاريخ: ١٩٤٤/١٠/٩م.

لتحصيل ما يؤهّلهم للالتحاق ببرامج العلوم الدنيوية، لكثرة المنافس عليها، والمقبل إليها، فقنعوا بما لا قاصد له ولا راغب فيه من التخصُّصات الدينيّة، التي هي في ذيل البرامج في أكثر الجامعات النِّظامية، حتى إنَّه لا يلتحق بها في الأعمّ الأعظم إلا «النَّطيحة» و«المتردية» و«ما أكل السَّبُع»، ممَّن لم يجدوا باباً مفتوحاً لقبولهم إلا بابها.

ولو عُدْنا بالزمن إلى الوراء قليلاً لوجدنا أنّ الفقه، والعلوم الدينية كَمَلاً، مرّت في العصور المتأخّرة بتراجع وانحطاط شديدين، أطبق على ذلك الكاتبون في تاريخ الفقه والعلوم الشرعية، فقد انحسر الإبداع، وانعدم الاجتهاد، وضاق الفهم، وساد التعصُّب، وعمّ الجمود، واستوى التقليد الأعمى على عرش العقول، فضَعُف التَّحصيل، وقلَّ في المترسِّمين بالعلم التأصيل، وكثُر عندهم النَّقلُ والقال والقيل. وهذا ما صوّر جانباً منه الشيخُ العطّار (ت: ١٢٥٠هـ)، رحمه الله، حين قال مُتأسّفاً:

> «من تأمّل...تراجم الأئمّة الأعلام...وفيما انتهى إليه الحال في زمنٍ وقعنا فيه، عَلِم أن نسبتنا إليهم كنسبة عامّة زمانهم [إليهم]؛ فإنّ قُصارى أمرنا النّقلُ عنهم بدون أن نخترع شيئاً من عند أنفسنا، وليتنا وصلنا إلى هذه المرتبة، بل اقتصرنا على النّظر في كتب محصورة ألّفها المتأخِّرون المستمِدّون من كلامهم، نكرّرها طول العُمُر، ولا تطمح نفوسنا إلى النّظر في غيرها، حتى كأنّ العلم انحصر في هذه الكتب، فلزم من ذلك أنّه إذا ورد علينا سؤالٌ من غوامض علم الكلام تخلّصنا عنه بأنّ هذا كلام الفلاسفة، ولا ننظر فيه، أو مسألةٌ أصولية قلنا: لم نرها في جمع الجوامع فلا أصل لها، أو نكتةٌ أدبيَّة قلنا: هذا من علوم أهل البطالة، وهكذا...، فصار العُذر أقبحَ من الذنب.
> وإذا اجتمع جماعةٌ منّا في مجلسٍ فالمخاطباتُ مخاطباتُ العامّة، والحديثُ حديثهم، فإذا جرى في المجلس نكتةٌ أدبيّة ربّما لا نتفطّن لها، وإن تفطّنّا لها بَالغنا في إنكارها والإغماض عن قائلها إن كان مساوياً، وإيذائِه بشناعة القول إن كان أدنى، ونسبناه إلى عدم الحِشمة وقلّة الأدب. وأمّا إذا وقعت مسألةٌ غامضة من أيّ علمٍ كان، عند ذلك تقومُ القيامة، وتكثر المقالة، ويتكدّر المجلس، وتمتلئ القلوب بالشّحناء، وتُغمِض العيون على القذى، فالمرموق بنظر العامّة، الموسوم بما يُسمّى العلم: إمّا أن يتستّر بالسُّكوت حتى يُقال: إنّ الشيخ مستغرقٌ، أو يهذو بما تمجُّه الأسماع، وتنفر عنه الطِّباع...فحالنا الآن كما قال ابن الجوزي في مجلس وعظه ببغداد:
> ما في الديار أخو وَجْدٍ نطارحُه ... حديثَ نجدٍ ولا خِلٌّ نجاريه»[1].

وبعد العطّار بقرنٍ من الزمان تقريباً بلغ فساد التعليم وضعف الخرّيجين ذِروتَه، حتى قال الشيخ بدر الدين الحلبي (١٣٢٤هـ/١٩٠٦م)، رحمه الله: «وظيفة التعليم أصبحت عقيمة، بما اعترى

(١) العطّار: حسن بن محمد بن محمود الشافعي، **حاشية العطّار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع**، (٢/ ٢٤٧).

جسمها من الأدواء، فما تكاد تنتج شيئاً، ولو أردنا أن نحصي عدد النّاجحين من أولئك المستعدّين لتعلّم العلوم الدينية نجاحاً نسبياً، لم يكونوا أكثر من واحد في كلّ مائة، ولو طلبنا الناجحين حقيقةً الذين يمكنهم القيام بوظيفة التعليم لم يكونوا أكثر من واحد في الألف إن كَثُر عددهم»[1].

فهل هذا الزمن الذي نحن فيه الآن خيرٌ من زمن العطّار (ت: ١٢٥٠هـ)، وزمن بدر الدين الحلبي (١٣٢٤هـ/١٩٠٦م) ؟!

ربّما كان الجواب «نعم»، **نسبياً**، على صعيد الجمود والتقليد والتعصُّب، لكنّه، لا شكّ، «لا»، على صعيد تخريج الفقهاء والعلماء المتأهّلين.

وذلك لأنّ مناهج الإصلاح في التعليم الديني في الأعصار الأخيرة حتى عصرنا هذا التي دعا إليها أمثال الشيخ محمد عبده وابن باديس وابن عاشور والخضري وبدر الدين الحلبي والحجوي وابن بدران وغيرهم من الفضلاء، لم تؤتِ، في واقع التطبيق، أُكُلَها المنشودة. وغاية الأمر أنْ خفَّ بفضلها الاعتماد على كتب المتأخِّرين المبهمة والمختصرة، واستُبدلت بكتب عصرية سهلة العبارة، ليّنة المأخذ، حسنة الطباعة والتنسيق، لكنّها مع ذلك، في أكثرها، كثيرة المرق قليلة اللحم، تخلو من الابتكار في المضمون إلا ما ندر. ولأنَّ هؤلاء المصلحين بَالغ أكثرُهم في نبذ التقليد وتمجيد الاجتهاد بعد أن أُغلق بابُه ردحاً من الزمن، كثر «المتمجهدون» في زمننا هذا، وتوسَّد العلمَ غيرُ أهله، وصار حتى العَلمانيون، ومن يُسمّون بالمثقّفين والمفكّرين، يقترحون في الدّين ويُفتون وينظِّرون، وهم خِلْوٌ من أدنى مؤهِّلات التخصُّص وعلوم آلات الاجتهاد، فضلاً عن الجهل بمعظم نصوص الكتاب والسنّة. فكان أن تخلَّصنا من سطوة التقليد لنقع بعد ذلك في مستنقع «التَّمجهُد»، وصار حالنا كما قال الشاعر:

رُبَّ يومٍ بكيتُ منه، فلمَّا ... صِرتُ في غيره، بكيتُ عليهِ

أو كما قال الآخر:

عَتِبتُ على عمروٍ فلمّا تركتُه ... وجرّبتُ أقواماً بكيتُ على عمروِ

ومِمّا زاد الطِّين بِلَّة في فساد التّعليم في هذه الأعصار أنّ علوم «التربية والتعليم» هي من أوهن العلوم في بلاد المسلمين خصوصاً، وفي دول ما يُسمَّى بالعالم الثالث عموماً، وذلك بسبب اتِّضاع مكانة المعلِّم وصناعة التعليم مادّيّاً ومعنوياً في هذه المجتمعات، فصار لا يَتخصَّص في هذه العلوم النافعة إلا أقلُّ النَّاس كفاءة واستعداداً وذكاءً، فبدل أن يُبدعوا ويبتكروا، أو على الأقل، يُغربلوا النّظريات الغربيّة في علوم التربية والتعليم، وينظروا في مدى تواؤمِها عند التطبيق مع ثقافة المسلمين ودينهم وأعرافهم وأولويّاتهم الاجتماعية والاقتصادية، فيأخذوا النَّافع والمناسب منها بعد تجريبه واختباره، وتكييفه وتحسينه بالقدْر المكن: بدل أن يقوموا بذلك صاروا مجرَّد أبواق لمفكّري التربية الغربيين، وتُرجماناً حرفياً لنواتج أفكارهم بعُجَرها وبُجَرها، دون فهمٍ عميق لهذه الأفكار، ولا مراعاةٍ لخلفياتها الاجتماعية والعَقَدية والفلسفية، وصارت ساحة التعليم في بلاد المسلمين ميداناً لتجريب كلِّ جديد

(١) الحلبي: بدر الدين محمد بن مصطفى النعساني، **التعليم والإرشاد**، ص١١.

مبتدَع يقتنع به وزيرٌ من وزراء التعليم الذي يكون، في أحسن أحواله، ذكياً لكنّه غير مختصّ، أو مختصًّا لكنّه من هؤلاء «أنصاف التربويين».

ومن المثال على ذلك «التعليم المختلط بين الجنسين» الذي روَّج له حيناً من الدّهر كثيرٌ من التربويين والمثقفين، مُعَدِّدين مزاياه وفضله على التعليم غير المختلط، تقليداً للغربيين، ثم بعد أن بدأت في الظهور الدراسات الغربية التي تشير إلى تفضيل التعليم غير المختلط على المختلط، رأيت هؤلاء القوم واجمين ساكتين.

وإذا كان تطبيق الأفكار الغربيّة والأنظمة المستوردة على التعليم الدّنيوي لدينا، دون وعيٍ دقيق، ودراسة متأنّية، وحذرٍ شديد، ينطوي على مقامرة كبيرة، وخطرٍ داهم، وفشلٍ ذريع، فإنّ هذا التطبيق لهذه الأفكار وتلك الأنظمة، على التعليم الدّيني خصوصاً أدعى للمقامرة، والخطر، والبوء بما لا تُحمد عقباه. وذلك لفرقين جوهريين بين العلم الدّيني من جهة، والعلوم الدّنيوية من جهة أخرى، من حيث الغايةُ والطبيعة.

أمّا من حيث الغاية، فالعلم الدّنيوي في الفلسفة الغربية المادّيّة يحرّكه أحد حافزين أو كلاهما:

الأول: الحافز النّفسي، أي العِلم لأجل العلم ذاته، بغضّ النّظر عن ثمرته.

والثاني: العلم لأجل النّفع المادّي، والمصلحة الدُّنيوية.

أمّا العلوم الدِّينية فلا يصحُّ أن يُراد بها لا هذا ولا ذاك، وقد دلَّت النُّصوص الكثيرة من الكتاب والسنة، وأقوال السّلف الصالحين وسِيَرُهم، على أنَّ العلم الديني لا ينبغي أن تُراد به الدنيا وأعراضها، وإنّما هو وسيلة لغاية واحدة لا غير، هي تمثُّلُه والعمل به ابتغاء وجه الله تعالى والدّار الآخرة، ثمَّ نشره ونفع النّاس به دون تطلُّع، وإشراف نفس، إلى المكاسب الدنيوية والمغانم المادّية من مال أو جاه أو رِفعة أو شُهرة أو منصب. قال الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، رحمه الله، مستقرئاً هذا المبدأ من نصوص الشرع وملخِّصا له في مقدّمات كتابه الموافقات: «كلُّ علمٍ شرعيٍّ فطلب الشارع له إنَّما يكون من حيث هو وسيلةٌ إلى التعبُّد به لله تعالى، لا من جهةٍ أخرى»[(١)].

وللأسف الشديد فقد تسرّبت كثيرٌ من الأفكار الغربية المادّية إلى صناعة التعليم الدّيني، في مجتمعاتنا الإسلامية، ونتيجةً لذلك صار الشُّغلُ الشّاغل لكثيرٍ من القائمين على هذا التعليم إعدادَ برامجه، وتوجيهَ مقرّراته، بما يراعي حاجةَ السُّوق، ومتطلَّبات أرباب العمل، ورغبات المتعلِّمين المعاشية، تحت ذريعة ما يُسمَّى بالـ Marketability في البرامج، وذلك جَرياً مع مبادئ الرأسمالية في المنفعة، والسّوق الحرّة، وقانون العرض والطَّلب.

وهذا التوجّي للأغراض الدّنيوية الوظيفيّة، في بناء برامج العلوم الشرعية، وإن لم يكن مرفوضاً البتّةَ إلا أنّه ينبغي أن يظلَّ هدفاً ثانوياً لا أوليّاً، وتابعاً لا أصلياً، وبالعَرَض لا بالذّات. وينبغي

---

(١) الشاطبي، **الموافقات**، (١/ ٧٣).

أن يُرَكَّزَ الجُهد في إعداد البرامج ومقرّراتها على البناء العلمي السّليم والمتكامل للطالب، بهدف تخريجِه **عالماً** بمعنى الكلمة، مَعرفةً وعَمَلاً، شكلاً ومضموناً، أو على الأقل، تخريجه متعلّماً غير مكتمل المعارف، لكنّه، مع ذلك، سائرٌ على سِكّة العلماء، متسلّحٌ بالأدوات والمهارات والدّوافع الذاتية الكافية لتجعله يتابع الطّريق إلى العالِميّة على عاتقه، ولا بأس بعد كلّ هذا، أو مَعه، من مراعاة نوع الوظيفة التي سيتأهّل لها وتدريبِه عليها سَلفاً، على أن يكون ذلك، كما قلنا، تَبَعاً لا أصالة، على نَمط ما أُشير إليه في قوله، تعالى: **{وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا}**. [القصص: ٧٧]. وقوله تعالى: **{الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ... وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى... لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ}**. [البقرة: ١٩٧، ١٩٨]. ففي الموضعين كان القصد الدُّنيوي تابعاً ومتأخّراً عن القصد الأخروي.

أمّا أن يكون التركيز منصبّاً على متطلّبات سوق العمل ابتداءً، فهذا قلبٌ للمسألة، ووضعٌ للأشياء في غير مواضعها، فالعلوم الدّينية لم تُوضع للاتِّجار بها. قال تعالى: **{قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ}**. [ص: ٨٦]. وقد تكرّر معنى هذه الآية في عشرة مواضع من الكتاب، وقال، صلى الله عليه وسلّم: «**من تعلّم علماً مِمّا يُبتغى به وجه الله لا يتعلّمه إلا ليصيب به عَرَضاً من الدّنيا لم يجد عَرْف الجنَّة يوم القيامة**»(١). ولذلك كَرِه كثيرٌ من السَّلف أخذ الأجرة على التعليم الدّيني، ورخَّص فيه بعضهم، لكن اتَّفق الجميع على أنَّ من قَصد به الدّنيا لم يحصُل له منه إلا ما نوى.

رُؤي سفيان الثوري (ت: ١٦١هـ)، رحمه الله، حزيناً، «فقيل له: ما لَك؟ فقال: صرنا مَتجراً لأبناء الدنيا: يلزمُنا أحدهم حتى إذا تعلّم جُعِل قاضياً أو عاملاً أو قَهرماناً»(٢).

وقال ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، رحمه الله، «تأمَّلت العلماء والمتعلّمين، فرأيت القليل من المتعلِّمين عليه أمارة النَّجابة؛ لأنّ أمارة النَّجابة طلب العلم للعمل به، وجمهورهم يطلب منه ما يُصَيِّرّه شَبَكَةً للكَسْب: إمّا ليأخذ قضاءَ مكانٍ، أو ليصير قاضي بلد، أو قدْر ما يتميزَّ به عن أبناء جنسه، ثم يكتفي»(٣).

وجاء في المدخل لابن الحاج (ت: ٧٣٧هـ)، رحمه الله:

> «قال بعض السَّلف: "مَن طلب العلم لوجه الله لم يزل مُعاناً، ومَن طلبه لغير الله لم يزل مُهاناً". هذا إذا كان هو الدَّاخل بنفسه لطلب العلم، فإن كان وليُّه هو الذي يرشده لذلك فيتعيَّن على الوليِّ أن يعلِّمه النّيّة فيه، وليحذر أن يرشده لطلب العلم بسبب أن يرأس به، أو يأخذ معلوماً عليه إلى غير ذلك ممَّا تقدَّم ذكره، فإنَّ هذا سُمٌّ قاتل يُخرج العلم عن أن يكون لله تعالى، بل يقرأ، ويجتهد لله تعالى خالصاً كما تقدَّم ذكره، فإنْ جاء شيءٌ من غيب الله تعالى قَبِلَه على سبيل أنَّه فُتُوحٌ من الله تعالى ساقه الله إليه؛ لا

---

(١) أبو داود، **السنن**، (٣/ ٣٢٣). وابن ماجه، **السنن**، (١/ ٩٢). وصحّحه الألباني وحسّنه الأرناؤوط.
(٢) الغزالي، **إحياء علوم الدين**، (١/ ٥٧).
(٣) ابن الجوزي، **صيد الخاطر**، ص٧٠.

لأجل إجارة، أو مقابلة على ما هو بصدده؛ إذ إنّ أعمال الآخرة لا يُؤخذ عليها عوض»(١).

وعن ابن الأكفاني (ت: ٧٤٩هـ)، رحمه الله، قال: «من تعلّم علماً للاحتراف لم يأتِ عالماً إنّما جاء شبيهاً بالعلماء. ولقد كُوشف علماء ما وراء النّهر بهذا الأمر، وفَظِعوا به، لمّا بلغهم بناء المدارس ببغداد فأقاموا للعِلم مأتماً، وقالوا: كان يشتغل به أرباب الهِمَم العليّة، والأنفس الزّكيّة، الذين يقصدون العلم لشرفه والكمال به، فيأتون علماءَ يُنتفع بهم، وبعلمهم. وإذا صار عليه أجرةٌ تدانى إليه الأخِسّاء، وأربابُ الكسل، فيكون ذلك سبباً لارتفاعه»(٢).

وقال المنفلوطي (ت: ١٣٤٣هـ)، رحمه الله: «لن يبلغ المتعلِّم درجة النّبوغ إلا إذا وضع في العلم الذي مارسه مسألة، أو كشف حقيقة، أو أصلح هفوة، أو اخترع طريقة، ولن يسلس له ذلك إلا إذا كان علمُه مفهوما لا محفوظاً، ولا يكون مفهوماً إلا إذا أخلص المتعلِّم إليه، وتعبّد له، وأنس به أُنس العاشق بمعشوقه، ولم ينظر إليه نظر التاجر لسلعته، والمحترف إلى حرفته، فالتاجر يجمع من السِّلع ما ينفُق سوقه، لا ما يغلو جوهره، والمحترف لا يهمُّه من حرفته إلا لقمة الخبز وجرعة الماء، أحسن أم أساء. لا يزور العلمُ قلبا مشغولاً بترقُّب المناصب، وحساب الرَّواتب، وسوق الآمال وراء الأموال»(٣).

وممّا نتج عن التركيز على توجيه البرامج وإعداد المقرّرات بحسب متطلَّبات السوق أنْ قلَّ الاهتمام، في هذه البرامج والمقرّرات، بالجوانب الخُلُقيّة والرّوحية للمتعلِّم على عكس ما جاء الأنبياء لأجله، وجُعِل العلم له، فصار من المهجور - عملاً - في صناعة التعليم الديني الرسمي هذه الأيام: قولُه تعالى: {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ}. [فاطر: ٢٨]، وقولُه، صلى الله عليه وسلم: «إنّما بُعثت لأتمّم مكارم الأخلاق»(٤)، وذلك لأنَّ هذه «البِضاعة» لا سوق لها، أو لذريعة أنّها إن وُضعت أهدافاً أو مخرجاتٍ فهي غير قابلة للقياس والتقييم.

ومن النتائج لذلك أيضاً أنْ صار الأساتذة إلا قليلاً يعتبرون أنفسهم باعةً للعلم ومجرّد موظّفين، فاشتدّ التَّحاسد والتباغض والتنافس بينهم، كالذي يكون بين الباعة وأهل السوق، وربّما أكثر، وصاروا، إلا من رحم ربي، يقتتلون على المعاشات الإضافية، والدُّروس الخارجيّة، وبيع كتب العلم لطلابهم، وغير ذلك مِمَّا السكوت عنه أولى من ذكره، ففقدوا بذلك هيبتهم، وخسروا احترامَهم، وقلَّ الانتفاع بهم، فإنّ المتعلِّم يستفيد من معلّمه بقدر تعظيمه له، وارتفاع قدره عنده. عن سفيان بن عيينة قال: بلغنا عن ابن عبّاس، رضي الله عنه، أنه قال: «لو أنّ حملة العلم أخذوه بحقه وما ينبغي لأحبَّهم الله وملائكته والصالحون ولهابهم الناس، ولكن طلبوا به الدنيا فأبغضهم الله وهانوا على النّاس»(٥).

---

(١) ابن الحاج، **المدخل إلى تنمية الأعمال**، (٢/ ١٢٣).

(٢) ابن الأكفاني، **إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد**، ص ٩٥.

(٣) المنفلوطي: مصطفى لطفي، **النّظرات**، (١/ ٢٨٩).

(٤) مالك، **الموطأ**، (٥/ ١٣٣٠)، وأحمد، **المسند**، (١٤/ ٥١٣). وصحّحه الألباني والأرناؤوط.

(٥) ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، (١/ ٦٥٥).

ومن جهةٍ أخرى صار يُعامل الطَّالب على أنّه «زَبون»، لا أكثر، كزبون المطعم أو المقهى أو الدّكان، ولذلك فَسحت له الأنظمة الجامعية الليبرالية المجال لاختيار ما يدرس، وكيف يدرسه، ومتى يدرسه، ومتى لو شاء ينسحب منه، وصارت المقرّرات الدينية، وغيرها، كسوق كبيرة يختار الطالب منها ما يراه هو بنفسه ملائماً لحاله، ومحقِّقاً لآماله - التي لا تعدو الظَّفَر بالشهادة أو التفوّق فيها - بحسب سهولة المقرّر وصعوبته، وخِفَّة ظلِّ مدرسه وثقالته، وكرمه في الدَّرَجات وشُحّه، وغير ذلك من الاعتبارات الصّارفة عن التعلُّم الحقّ الذي ينبغي أن يراعي ما ينفع الطالب وإن كان فيه بعضُ مرارة، لا أن يراعي رغباته وشهواته. قال الغزالي (ت: ٥٠٥هـ)، رحمه الله: «وبالجملة فكلُّ متعلِّم لم يتَّبع مراسم معلِّمه في طريق التعلُّم، فاحكم عليه بالإخفاق وقِلّة النُّجح»[١]. وقال برهان الدين الزرنوجي (ت: بعد ٥٩٣هـ)، رحمه الله: «وينبغي لطالب العلم أن لا يختار نوع العلم بنفسه، بل يفوّض أمره إلى الأستاذ، فإنَّ الأستاذ قد حصل له التجارب في ذلك، فكان أعرف بما ينبغي لكلِّ واحد وما يليق بطبيعته»[٢]، ثم ينقُل، رحمه الله، عن أحد شيوخه قولَه: «كان طلبة العلم في الزمان الأول يفوّضون أمرهم في التعلُّم إلى أساتذتهم، وكانوا يَصِلون إلى مقصودهم ومرادهم، والآن يختارون بأنفسهم، فلا يحصل مقصودُهم من العلم والفقه»[٣].

وأمّا الفرق الجوهري الثاني الذي يفصل بين العلم الديني والعلوم الدنيوية، فهو أنّ العلم الديني مدارُه في الغالب على النَّقل دون العقل، وأنَّ العقل، إذا كان له نظر في علوم الدين، فهو: «إنّما ينظر من وراء الشرع»[٤]، كما قال الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ) رحمه الله. وقال، أيضاً: «إذا تعاضد النّقل والعقل على المسائل الشرعية، فعلى شرط أن يتقدّم النّقل فيكون متبوعاً، ويتأخَّر العقل فيكون تابعاً، فلا يسرح العقل في مجال النَّظر إلا بقدْر ما يسرِّحه النَّقل»[٥].

أمّا العلوم الدنيوية فعلى العكس، مدارها في الغالب على العقل دون النّقل، والتّجريب دون التّسليم، والرأي دون الاتّباع. ومن هنا فما صلح تطبيقه وتبنّيه من الأفكار التربوية وأنظمتها المستوردة من الغرب في مجال العلوم الدنيوية، قد لا يصلح تطبيقه بتاتاً في مجال التعليم الديني، أو يصلح ولكن مع تحويرٍ شديد أو قليل، وذلك بسبب تباين طبيعة العلم المدروس في كلا المجالين.

فإذا تقرَّر ما سبق من وجود هذا التباين بين العلوم الدينية والعلوم الدنيوية، غايةً وطبيعة، كان حرياً بالمتصدّي لإصلاح طرق التعليم الديني، أن يراعي هذه الفروق وأن يولِّي وجهه، بادئ ذي بَدء، في سبيل بحثه عن المعالجات والأدوية، شطرَ مستشفى تراثنا التربوي الإسلامي وصيدليته، فإنّهما تعاملا مع هذه العلوم بصورة مباشرة، على مدى قرون، بدلاً من أن يولِّي وجهه، أولَّ الأمر، شطرَ

---

(١) الغزالي، **ميزان العمل**، ص٣٤٦.

(٢) الزرنوجي، **تعليم المتعلم طريق التعلم**، ص٣١.

(٣) الزرنوجي، **تعليم المتعلم طريق التعلم**، ص٣١. مع التنبيه على أنّ المقصود بالأستاذ هنا المحنّك في التعليم لا مجرد من حصل على شهادة عليا في علم من العلوم، فهذا لا مزية لاختياره وإرشاده.

(٤) الشاطبي، **الموافقات**، (١/ ٣٠).

(٥) الشاطبي، **الموافقات**، (١/ ١٢٥).

الغرب وأهله ونظرياتهم.

ولا يُفهم من هذا أنّي أرفض الاقتباس من الغرب، بل «الحكمة ضالّة المؤمن»، وهي رحمٌ بين بني الإنسان، وبئس المَسلكُ تهجينُ القول ونبذُه بسبب جنس قائله أو مذهبه، دون نظرٍ إلى ما نهض عليه من أدلّة. فالحقّ لا يُعرف بالرجال، وإنّما يُعرف الرجال بالحقّ. ولكنّي خشيت أن نترك ما لدينا من تراثٍ تربوي ثَرٍّ، وتجربة عميقةٍ امتدت قروناً طويلة، وشَهِدت، سيّما في فتراتها الأولى، نجاحاتٍ عظيمة، وخرَّجت علماءَ آياتٍ في الفهّم والدِّقة والسَّعة والتفنُّن: أن نترك ذلك كلّه لأجل مقالاتٍ يقولها غربيُّون اليوم وربّما تراجعوا عنها غداً. فنتَّبعها لا لشي إلا لأنّ قائليها غربيُّون، والمغلوب مُولعٌ أبداً بتقليد الغالب. فالحذرَ الحذر، إنّه لن يصلح أمر آخر هذه الأمة إلا بما صَلُح به أوَّلُها، وأهلُ مكّةَ أدرى بشعابها، ويرحم الله علماءنا إذ قالوا: «لا يكون فقيهاً في الحادث من لم يكن عالماً بالماضي»[1].

ويرحم الله الشيخ ابن باديس (ت: ١٣٥٩هـ) إذ قال:

> «لن يصلح المسلمون حتى يصلح علماؤهم، فإنّما العلماء من الأمّة بمثابة القلب إذا صلح صلح الجسد كلّه، وإذا فسد فسد الجسد كلّه. وصلاح المسلمين إنّما هو بفقههم الإسلام وعملهم به، وإنّما يصل إليهم هذا على يد علمائهم، فإذا كان علماؤهم أهلَ جُمود في العلم، وابتداعٍ في العَمَل، فكذلك المسلمون يكونون. فإذا أردنا إصلاح المسلمين فلنُصلح علماءهم.
>
> ولن يصلح العلماء إلا إذا صلح تعليمهم. فالتّعليم هو الذي يطبع المتعلِّم بالطابع الذي يكون عليه في مستقبل حياته، وما يستقبل من علمه لنفسه وغيره. فإذا أردنا أن نصلح العلماء فلنصلح التعليم. ونعني بالتعليم التعليم الذي يكون به المسلم عالماً من علماء الإسلام يأخذ عنه النّاس دينهم ويقتدون به فيه.
>
> ولن يصلح هذا التعليم إلاّ إذا رجعنا به للتعليم النّبوي في شكله وموضوعه، في مادّته فيما كان يعلِّم، صلى الله عليه وآله وسلم، وفي صورة تعليمه، فقد صحّ عنه، صلى الله عليه وآله وسلم، فيما رواه مسلم أنّه قال: «إنّما بُعثت معلّماً»، فماذا كان يعلِّم وكيف كان يعلِّم»[2].

وعليه، كانت هذه الورقة بعنوان «**ضعف خرّيجي كلّيات الدّراسات الشرعية: أهمّ الأسباب، والحلول الممكنة، في ضوء أدبيات التعليم في تراثنا التربوي**» محاولةً من الباحث لتلمُّس الصَّواب في طُرق التعليم، وتشخيصاً لأمراضه، وبحثاً عن العلاج استناداً إلى ما خلَّفه الأسلاف من ممارساتٍ ونصائح وإشارات، أرى أن القائمين على صناعة التعليم في كثير من كلّيات الدراسات الشرعية من أساتذة وإداريين، قد نبذوها، أو بعضَها على الأقل، وراء ظهورهم، وجعلوها دُبُر آذانهم، إمّا غفلة منهم

---

(١) ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، (٢/ ٨١٨)، نقلاً عن ابن الماجشون، رحمه الله.

(٢) الطالبي: عمّار، **ابن باديس: حياته وآثاره**، (٣/ ٢١٧).

عنها، وإمّا تأثراً بمناهج العلوم الدنيوية وأنظمتها المستوردة.

وقد أتيتُ فيها بجهد المقلّ، **وأكثرتُ** من النُّقول عن كتب التراث تمشياً مع عنوان الورقة الذي يشير إلى بحث الموضوع من وجهة تراثية، وتدعيماً للأفكار وترسيخاً لها. فما حالفني فيه الصّواب فبفضلٍ من الله، عزّ شأنه، وتوفيق، وما أخطأتُ فيه فلغفلة من نفسي، أو نسيانٍ جُبلت عليه، أو ضعفٍ في عقلي ورأيي، فأسأله، سبحانه، الذي لا يضلّ ولا ينسى، أن يغفر لي ولوالدي ولكل من قرأ كلامي هذا بعين الإنصاف.

وقد جعلتُ هذه الورقة، بعد هذه المقدّمة، في مطلبين:

أحدهما: السبب الأول في ضعف خريجي كلّيات الدراسات الشرعية: وهو قِلّة إقبال أذكياء الطّلبة على تعلُّم العلوم الشرعية.

والمطلب الثاني: السبب الثاني: ضَعف مناهج التعليم وطرق التدريس. وذكرت في خلاله ستة عيوب. وهي:

١. ضعف الاهتمام بالقرآن الكريم حِفظاً وتدبّراً.
٢. تزاحم العلوم في خطط التدريس وبرامجه.
٣. إهمال مبدأ التدرُّج من الجملة إلى التفاصيل في الخطط الدراسية.
٤. الاعتماد على أسلوب التلقين في أكثر وقت الدرس.
٥. التركيز على الحفظ على حساب المهارات العقلية الأعلى.
٦. عدم اشتمال أكثر المقرّرات على محتوى روحي.

وخاتمة، ضمّنتها توصيات البحث.

وهذا أوان الشروع في المقصود:

السَّبب الأول في ضعف خرّيجي كلّيات الدراسات الشرعية: وهو قلّة إقبال أذكياء الطّلبة على تعلُّم العلوم الشرعية:

نتيجةً لانحسار اهتمام الدّول الحديثة للمسلمين بالدّين وعلومه، قلَّ في زمننا هذا، نسبياً، المقبلون على دراسة العلوم الشرعية؛ وذلك لأنّ «العلم الديني» لم يعد سبباً مُغرياً ومجزياً، يُتوصّل به إلى المناصب الرفيعة، والمكاسب الجزيلة، فانصرف أكثرُ الخلق عنه إلى دراسة العلوم الدّنيوية من طبٍّ وهندسة وتجارة ونحوها. وهذا الأمر كان معكوساً في الأزمان السّالفة؛ حتى إنّ الغزالي (ت: ٥٠٥هـ)، رحمه الله، شكا من كثرة المشتغلين بالفقه في عصره على حساب الاشتغال بغيره من العلوم الدنيوية الكفائية، كعلم الطّب. قال، رحمه الله:

«كم من بلدةٍ ليس فيها طبيبٌ إلا من أهل الذمّة...ثمّ لا نرى أحداً يشتغل به [أي علم الطّب]، ويتهاترون على علم الفقه، لا سيّما الخلافيات والجدليات.

والبلد مشحونٌ من الفقهاء بمن يشتغل بالفتوى والجواب عن الوقائع. فليت شعري كيف يُرخِّص فقهاءُ الدين في الاشتغال بفرض كفاية قد قام به جماعة، وإهمالِ ما لا قائم به! هل لهذا سبب إلا أنّ الطِب ليس يتيسّر الوصول به إلى تولّي الأوقاف والوصايا، وحيازة مال الأيتام، وتقلّد القضاء والحكومة، والتقدّم به على الأقران، والتسلّط به على الأعداء؟!»[١].

وإعراض أكثر النّاس هذا عن العلوم الشرعية، في رأيي، هو أهمُّ سببٍ لظاهرة ضعف الخرّيجين في هذه الأزمان، لأنّه نجم عنه ظاهرتان خطيرتان على العلم وأهله:

الأولى: أنّ كلّيات الشريعة ومعاهدها باتت تستقبل، في الغالب، أضعف الطلبة من حيث الذكاء والقريحة الذهنية والجَلَد العلمي، وتوجّه أكثر الأذكياء والمحصّلين ذوي الإمكانات الفِطرية والنّفسية والاجتماعية العالية إلى دراسة العلوم الدنيوية على اختلاف أصنافها. والخامة الضّعيفة لا بدّ أن يصدر عنها مُنتجٌ ضعيف مهما بلغ الصّانع من الكفاءة والحِرَفيّة، ومهما استعمل من طرائقَ وأدواتٍ متقدّمة ومتقنة وناجعة، فكيف إذا كان الصّانع نفسُه، في الغالب، مُنتَجاً سابقاً من هذه الخامة الضّعيفة؟!

والظاهرة الثانية: أنّ كثيراً من خرّيجي الكلّيات الشرعية ومنسوبيها، فضلاً عن ضعف استعدادهم الذهني، لم يكونوا راغبين في تعلّم العلم الديني ابتداءً، بل دُفعوا إليه دفعاً، لأسباب مختلفة، لعلّ من أبرزها عدمَ قبولهم في التخصّصات الأخرى. فصار طلبهم له لمجرّد الحصول على وظيفة أو للقيمة الاجتماعية. وأمثال هؤلاء قلَّ أن يُفلحوا. قال الدكتور أحمد بن علي القرني في كتابه الإبداع العلمي: «هذا هو الذي يظهر لنا السرّ في أنّ طلاب الجامعات الذين يتخرّج منهم كل عام الآلاف، لا يتخرّج منهم على الحقيقة إلا بضعة نَفَر؛ ذلك لأنّ الطالب لا يُقبل على التخصّص الذي التحق به بحبٍّ ورغبة، بل يلِجه: إمّا لأنّه تخصُّص سهل، أو بناءً على رغبة أهله، أو مسايرةً لأصحابه وزملائه، أو لأنّ له مستقبلاً مادّياً أرقى أو لغير ذلك، وكلُّ هذا لا يثمر»[٢].

وقال ابن الأكفاني (ت: ٧٤٩هـ)، رحمه الله، في شروط المتعلّم: «الشرط الأول: أن يكون الغرضُ إنّما هو تحقُّق ذلك العلم في نفسه، إن كان مقصوداً لذاته، أو التوسُّل به إلى غيره، دون المال والجاه والمغالبة والمكاثرة، بل تلك الغاية ثواب الله تعالى. وكَثُر من نظر في علمٍ لغرض فلم يحصِّل ذلك العلم ولا ذلك الغرض»[٣].

وكذلك قال الشيخ بدر الدين الحلبي (١٣٢٤هـ/١٩٠٦م)، رحمه الله، في شروط المتعلِّم:

«أن يكون غرضُه من تعلُّم العلم التحقُّق به، وخدمة النّاس بعلمه، وتسهيل طرق الارتفاق، ولا يجعل همَّه التوصُّلَ به إلى شيء من الدنيا وفوائدها؛ فإنّه

---

(١) الغزالي، **إحياء علوم الدين**، (١/ ٢١).

(٢) القرني: أحمد بن علي، **الإبداع العلمي**، ص٧٦.

(٣) ابن الأكفاني، **إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد**، ص ١٠١.

إذا كان ذلك همَّهُ، كان حرصُه على الفائدة، لا على العلم، فلم تتوجَّه إليه نفسُه تمامَ التوجُّه، فقلَّ أن يحصل منه على الملكة الكافية، واكتفى من العلم بالقدْر الذي يصل به إلى مطلوبه. وهذا الشرط قلَّ من يراعيه من طلاب العلوم في المدارس الشّرعية والنِّظامية، فإنَّ أكثر الطلاب لا يُقَدِّرون في أيَّام اشتغالهم إلا الحصولَ على الشّهادة، لنوال مُرتّب أو للاستخدام بها، فهو يسعى للمرتَّب أو الخدمة بكلِّ قلبه، ونفسُه في شغلٍ شاغلٍ عن العلم»[1].

وبسبب هاتين الظَّاهرتين: «ضعف الأهلية»، و«ضعف الرغبة»، افتقد كثيرٌ من خريجي العلوم الشرعية شرطين أساسين في طالب العلم الذي من شأنه أن يُفلح. فقد كثر في تراثنا التربوي تنبيه العلماء على أنّ «الذكاء»، و«الرغبة»، شرطان جوهريّان في فلاح طالب العلم، وأنّ «ضعيف العقل»، و«غير الحريص» لا ينفع معهما التعليم.

فعن عامر الشعبي (ت: بعد ١٠٠هـ) رحمه الله، قال: «إنّما كان يطلب من اجتمع فيه خَصْلتان: العقل والنُّسُك، فإن كان عاقلاً، ولم يكن ناسكاً، قالوا: هذا أمر لا يناله إلا النّاسك فلِمَ تطلبُه؟ وإن كان ناسكاً، ولم يكن عاقلاً، قالوا: هذا الأمر لا يناله إلا العقلاء، فلِمَ تطلبُه؟ قال الشعبي: لقد خفت أن يكون يطلبه اليوم من ليس فيه واحدةٌ منهما لا العقل ولا النُّسُك»[2]. قلتُ: قال هذا في زمن التابعين حيث كان أساطين العقل والعبادة والورع متوافرين فكيف به، رحمه الله، لو كان في زماننا هذا.

وعن الشافعي (ت: ٢٠٤هـ)، رحمه الله، قال: «يحتاج طالب العلم إلى ثلاث خصال: أولها: طول العمر، والثانية: سَعَة اليد، والثالثة: الذكاء»[3]. وقال: «الطّبع أرض، والعلم بذرة، ولا يكون العلم إلا بالطلب، فإذا كان الطبع قابلاً، زكا ريعُ العلم، وتفرّعت معانيه»[4]. وذكر، رحمه الله، في شروط الذي يتكلَّم في العلم ويفتي: أن «يكون له قريحة»[5]، وفي شروط القائس: «أن يكون **صحيح العقل**...ومن كان عالما بما وصفنا بالحفظ لا بحقيقة المعرفة: فليس له أن يقول أيضاً بقياس، لأنّه قد يذهب عليه **عقل** المعاني. وكذلك لو كان حافظاً **مقصّر العقل**، أو مقصّراً عن علم لسان العرب: لم يكن له أن يقيس من قِبَل **نقص عقله** عن الآلة التي يجوز بها القياس»[6].

وقال ابن دُريد (ت:٣٢١هـ): «سُئل بعضهم متى يكون الأَدَبُ ضاراًّ؟ قال: إذا نقصت **القريحة**،

(١) الحلبي: بدر الدين، **التعليم والإرشاد**، ص٢٣٧.
(٢) البيهقي، **شعب الإيمان**، (٣/ ٢٨٥).
(٣) الخطيب البغدادي، **الفقيه والمتفقه**، (٢/ ١٨٧).
(٤) الخطيب البغدادي، **الفقيه والمتفقه**، (٢/ ١٨٧).
(٥) الخطيب البغدادي، **الفقيه والمتفقه**، (٢/ ٣٣٢).
(٦) الشافعي، **الرسالة**، (١/ ٥١٠).

وكثُرت الرواية»[١].

وقال الشاعر:

إذا كان الطِّباعُ طِباعَ سوءٍ ... فلا أدبٌ يفيد ولا أديبُ

وقال أبو هلال العسكري، (ت: ٣٩٥هـ)، رحمه الله:

«قال بعض الأوائل: لا يتمّ العلم إلا بستة أشياء: **ذهنٌ ثاقب**، وزمان طويل، وكفاية، وعملٌ كثير، ومعلِّم حاذق، و**شهوة**. وكلَّما نقص من هذه الستة شيء، نقص بمقداره من العلم»[٢]. قال العسكري: «ذَكَر **ثقوب الذهن**؛ لأنّه علّةُ القَبول وسبب الفهم، والبلادة تنافي الفهم والقبول، والبليد لا ينفعه طول التعليم، كالصَّخر لا ينبت فيه بدوام المطر». قال: «وذَكَر **الشهوة**؛ لأنّ النّفس إذا اشتهت الشيء، كانت أسمحَ في طلبه، وأنشط لالتماسه، وهي عند الشهوة أَقبَلُ للمعاني، وإذا كانت كذلك لم تدَّخر من قواها، ولم تحبِس من مكنونها شيئاً، وآثرت كدَّ النّظر على راحة الترك، ولذلك قيل: يجب على طالب العلم أن يبدأ فيه بالمهم، وأن يختار من صنوفه ما هو أنشط له، وطبعُه به أغنى، فإنّ القَبول على قدر النّشاط، والبلوغَ على قدر العناية»[٣].

ونَظَم هذه الشروط الستّة بعضُهم فقال:

أخي لن تنال العلم إلا بستّةٍ ... سأُنبيك عن مكنونها ببيان
ذكاءٌ وحرصٌ واجتهادٌ وبُلغةٌ ... وإرشاد أستاذٍ وطول زمان[٤]

وقال الجاحظ (ت: ٢٥٥هـ)، رحمه الله: موصياً: عليكَ «أن تعرف فضلَ ما بين طلب العلم للمنافسة والشهرة، وبين طلبه للرَّغبة، وأن تعلم أنَّ العلم لا يجود بمكنونه ولا يسمح بسرِّه ومخزونه إلا لمن رغب فيه لكرم عنصره، وفضَّله لحقيقة جوهره، ورفَعَهُ عن التكسُّب، وصانه عن التبذُّل، وأنَّه لا يعطيك خالص الحكمة حتى تُعطيَه خالص المحبَّة»[٥].

وقال الماوَردي (ت: ٤٥٠هـ)، رحمه الله:

«أمّا الشروط التي يتوفّر بها علم الطالب، وينتهي معها كمال الراغب، مع ما يُلاحظ به من التوفيق، ويُمَدُّ به من المعونة، فتسعة شروط: أحدها: **العقل** الذي يدرك به حقائق الأمور. والثاني: **الفِطنة** التي يَتصوّر بها غوامض

---

(١) الخطيب البغدادي، **الفقيه والمتفقه**، (٢/ ١٥٧).
(٢) أبو هلال العسكري، **الحث على طلب العلم والاجتهاد في جمعه**، ص٤٧.
(٣) أبو هلال العسكري، **الحث على طلب العلم والاجتهاد في جمعه**، ص٤٨.
(٤) ابن مفلح الحنبلي، **الآداب الشرعية والمنح المرعية**، (١/ ٢١٦).
(٥) الجاحظ: عمرو بن بحر، **الرسائل الأدبية**، ص٤٨٨.

العلوم. والثالث: **الذّكاء** الذي يستقرّ به حفظ ما تصوّره وفهم ما علمه. والرابع: **الشّهوة** التي يدوم بها الطلب ولا يسرع إليه الملل. والخامس: الاكتفاء بمادّة تغنيه عن كُلَف الطّلب. والسادس: الفراغ الذي يكون معه التوفُّر ويحصل به الاستكثار. والسابع: عدم القواطع المذهلة من هموم، وأمراض. والثامن: طول العمر واتّساع المدّة؛ لينتهي بالاستكثار إلى مراتب الكمال. والتاسع: الظّفر بعالم سَمِحٍ بعلمه متأنٍّ في تعليمه. فإذا استكمل هذه الشروط التّسعة فهو أسعد طالب، وأنجح متعلّم»[١].

وقال ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، رحمه الله: «للطالب المرزوق علامة، وهو أن يكون مرزوقاً علوَّ الهمّة، وهذه الهمّة تُولد مع الطِّفل، فتراه من زمن طفولته يطلب معالي الأمور»[٢].

وقال ابن الأكفاني (ت: ٧٤٩هـ)، رحمه الله، في شروط طالب العلم: «أنْ يقصد العلم الذي تقبلُه نفسُه، وتميل إليه طِباعُه، ولا يتكلَّف غيرَه، فليس كلُّ النَّاس يصلُحون لتعلُّم العلم، ولا كلّ مَن يصلح لتعلُّم العلم يصلح لسائر العلوم، بل كلٌّ ميسَّرٌ لما خُلق له»[٣].

وقال ابن بدران الدمشقي (ت: ١٣٤٦هـ)، رحمه الله: «اعلم أنّ كثيراً من النّاس يقضون السنين الطِّوال في تعلُّم العلم، بل في علمٍ واحد، ولا يحصُلون منه على طائلٍ، وربّما قضَوا أعمارهم فيه ولم يرتقوا عن درجة المبتدئين، وإنّما يكون ذلك لأحد أمرين: أحدهما: عدم الذكاء الفطري وانتفاء الإدراك التصوُّري. وهذا لا كلام لنا فيه ولا في علاجه. والثاني: الجهل بطُرُق التعليم، وهذا قد وقع فيه غالب المعلّمين»[٤].

ويذهب محمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، رحمه الله، إلى أبعد من اشتراط الذكاء الفطري في المتعلّم فيشترط الأهليّة الاجتماعيّة وشرف المعدن النّسَبي. قال:

> «فإن قلتَ: وما هذه الأهليّة التي يكون صاحبها محلاً لوضع العلم فيه وتعليمه إيّاه. قلتُ: هي شرف المَحتَد، وكَرم النِّجار، وظهور الحَسب، أو كون في سلف الطالب مَن له تعلّقٌ بالعلم والصلاح ومعالم الدين، أو بمعالي الأمور ورفيع الرُّتب. وقد أشار إلى هذا النبي، صلى الله عليه وسلم، في الحديث الثابت عنه في الصحيح فقال: "**النّاس معادن كمعادن الذّهب والفضّة، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا**"...فإنّ هذا أمرٌ يجذب بطبع صاحبه إلى معالي الأمور، ويَحُول بينه وبين الرذائل، ويوجب عليه إذا دخل في أمر أن يكون منه في أعلى محلٍّ وأرفع رتبة. فمتعلِّم العلم

---

(١) الماوردي، **أدب الدنيا والدين**، ص٦٦.
(٢) ابن الجوزي، **صيد الخاطر**، ص١٩٠.
(٣) ابن الأكفاني، **إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد**، ص١٠١.
(٤) ابن بدران، **المدخل إلى مذهب الإمام أحمد**، ص ٤٨٥.

منهم يكون في أهله على أتمّ وصفٍ، وأحسن حالٍ، غيرَ شامخ بأنفه، ولا متباهٍ بما حصّله، ولا مترفّع على النّاس بما نال منه. وأمّا من كان من سَقَط المتاع وسَفساف أهل المهن... فإنّ نفسه لا تفارق الدناءة، ولا تجانب السُّقوط، ولا تأبى المهانة، ولا تنفر عن الضّيم...»[١].

وقيام أهل العلم بتعليم غير المتأهّلين، فطرياً أو اجتماعياً أو خُلُقياً، علومَ الدين - التي من شأن حاملها أن يتأهّل للإفتاء والقضاء والاجتهاد والتعليم والوعظ والإمامة والدعوة - ينطوي على مخاطرة، أشار الشوكاني، رحمه الله، في كلامه الآنف إلى جانب منها. وأهمُّ مِمَّا ذَكَر: ما يُحدِثُه ضعيفُ الأهلية، إذا تصدّر أو تقلّد المناصب الدينية، من تقويةٍ للشُّبهات، وإضلالٍ للخلق، وتنفيرٍ عن الدّين، نتيجةً لعدم تحقُّقه في العلم، كما جاء في حديثه، صلى الله عليه وسلم: «**إنّ الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبقِ عالماً اتّخذ النّاس رؤوساً جُهَّالاً، فسُئلوا فأفتوا بغير علمٍ، فضلُّوا وأضلُّوا**». قال الراغب الأصبهاني (ت: ٥٠٢هـ)، رحمه الله: «من شرع في حقائق العلوم، ثمّ لم يبرع فيها، تولّدت له الشبهة، وكثُرت، فيصير ضالّا مضلًّا، فيعظُم على النّاس ضرره»[٢]. وقال بدر الدين الحلبي (١٣٢٤هـ/١٩٠٦م)، رحمه الله: «من أشدِّ الأشياء ضرراً على العلم والمتعلّمين، أن يتولّى أمر التعليم من لا يحسِنُه، ولا يتقنه، ولم يُحَصِّل فيه ملكةً تامّة قويّة تؤهِّله للتعليم»[٣].

ولأجل هذه المفسدة العظيمة حثّ كثيرٌ من أهل العلم على تجنّب التصدّي لتعليم من لم يكن أهلاً لفهم العلم وحمله والقيام بحقّه، لضعفٍ في عقله، أو فسق ظاهرٍ في دينه، أو رداءة في طبعه، أو دناءة في خُلُقه، أو عدم رغبة حقيقية عنده في العلم. ومِمّا يُروى عن عكرمة، (ت: ١٠٤هـ)، رحمه الله، قال: «قال عيسى، عليه السلام: لا تطرح اللؤلؤ إلى الخنزير، فإنّ الخنزير لا يصنع باللؤلؤ شيئاً، ولا تعطِ الحكمة من لا يريدها، فإنّ الحكمة خيرٌ من اللؤلؤ، ومن لا يريدها شرٌّ من الخنزير»[٤]. وعنه قال: «إنّ لهذا العلم ثمناً. قيل: وما ثمنه؟ قال: أن تضعه عند من يحفظه ولا يضيّعه»[٥].

وعن سفيان بن عيينة (ت: ١٩٨هـ)، رحمه الله، قال: «قال عيسى، عليه السلام: إنّ للحكمة أهلاً، فإنْ وضعتها في غير أهلها ضُيِّعت، وإن منعتها من أهلها ضُيِّعت. كُن كالطّبيب يضعُ الدواءَ حيث ينبغي»[٦].

وقيل لسفيان الثوري (ت: ١٦١هـ)، رحمه الله: «لو أنّك نشرتَ ما عندك من العلم رجوتَ أن ينفع الله به بعض عباده وتُؤجر على ذلك، فقال سفيان: والله لو أعلم بالذي يطلب هذا العلم لا يريد

---

(١) الشوكاني، أدب الطلب ومنتهى الأدب، ص١٦٤.
(٢) الراغب الأصفهاني، **الذريعة الى مكارم الشريعة**، ص١٨٢.
(٣) الحلبي، **التعليم والإرشاد**، ص٢٤٥.
(٤) البيهقي، **المدخل إلى السُّنن الكبرى**، ص٣٦٨.
(٥) ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، (١/ ٤٤٨).
(٦) أبو نعيم، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، (٧/ ٢٧٣).

به إلا ما عند الله لكنت أنا الذي آتيه في منزله فأُحدِّثُه بما عندي ممّا أرجو أن ينفعه الله به»[١].

وعن الشافعي (ت: ٢٠٤هـ)، رحمه الله، شِعراً:

«أأنثرُ دُرّاً بين سارحة النَّعَم ... وأنظُم منثوراً لراعية الغَنم

لعمري لئن ضُيِّعت في شرِّ بلدة ... فلستُ مُضيِّعاً بينهم غُرَر الحِكَم

فإنْ فرَّج الله اللّطيف بلطفه ... وصادفتُ أهلاً للعلوم وللحِكم

بثثتُ مفيداً واستفدت وِدادهم ... وإلا فمخزونٌ لديَّ ومُكتَتَم

ومن مَنَح الجُهّالَ علماً أضاعه ... ومن منع المستوجبين فقد ظَلَم»[٢].

وقال ابن حزم (ت: ٤٥٦هـ)، رحمه الله: «نشر الْعِلْم عند من ليس من أهله مفسدٌ لهم، كإطعامك العسل والحلواء من به احتراقٌ وحُمّى، أو كتشميمِك المِسك والعنبر لمن به صُداع من احتدام الصّفراء»[٣]. وقال: «لا آفة على العلوم وأهلِها أضرُّ من الدُّخَلاء فيها، وهم من غير أهلها، فإنّهم يجهلون ويظنُّون أنّهم يعلمون، ويفسدون ويقدّرون أنَّهم يُصلحون»[٤]. وقال: «رأيت ممَّن طالع العلوم، وعَرَف عهود الأنبياء، عليهم السّلام، ووصايا الحكماء، وهو لا يتقدَّمُهُ في خُبث السّيرة، وفسادِ العلانية والسّريرة، شِرارُ الخلق. وهذا كثيرٌ جِداً»[٥].

وقال الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣)، رحمه الله: «حقُّ الفائدة أن لا تُساق إلا إلى مبتغيها، ولا تُعرض إلا على الرّاغب فيها»[٦].

وقال الغزالي (ت: ٥٠٥هـ)، رحمه الله:

«نور العقل كرامةٌ لا يَخُصُّ اللهُ بها إلا الآحادَ من أوليائه، والغالب على الخلق القصور والإهمال، فهم لقصورهم لا يدركون براهين العقول، كما لا تدرك نورَ الشمس أبصارُ الخفافيش. فهؤلاء تضرُّبهم العلوم، كما تضرُّ رياحُ الوَرد بالْجُعَل»[٧]. وقال: «فإن وَجَد [العالِمُ] ذكيّاً مستعدّاً لقبول الحقائق العقليّة، جاز أن يساعده على التّعليم، إلى أن تنحلَّ له الشُّبُهات، وقد حُكي عن بعض الأُمم السّالفة أنَّهم كانوا يختبرون المتعِّلم مُدّةً في أخلاقه، فإن وجدوا فيه خُلقاً رديّاً منعوه التعلُّم أشدَّ المنع. وقالوا: إنّه يستعين بالعلم على مقتضى الخُلُق الرّدي، فيصير العلم آلةَ شرٍّ في حقه، وإن وجدوه مهذّب

---

(١) أبو نعيم، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، (٦/ ٣٦٩).

(٢) أبو نعيم، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، (٩/ ١٥٣).

(٣) ابن حزم، **الأخلاق والسير**، ص٦٥.

(٤) ابن حزم، **الأخلاق والسير**، ص٦٧.

(٥) ابن حزم، **الأخلاق والسير**، ص٧٠.

(٦) الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، (١/ ٣٣٠).

(٧) الغزالي، **الاقتصاد في الاعتقاد**، ص١٥. والجُعَل: نوع من الحشرات أسود، وهو الخنفس الذي يغتذي بالقاذورات.

الأخلاق قيَّدوه في دار العلم، وعلّموه، وما أطلقوه قبل الاستكمال، خيفةَ أن يقتصر على البعض، ولا تكمُلُ نفسه، فيُفسِدُ به دينَه ودينَ غيره، وبهذا الاعتبار قيل: "نعوذ بالله من نصف متكلّم، ونصف طبيب، فذلك يفسد الدّين، وهذا يفسد الحياة الدنيا"»[١].

وقال محمد بن أحمد السّفَّاريني الحنبلي (ت: ١١٨٨هـ)، رحمه الله:

«على العالم كتمُ علمه عمَّن لا يقوم بناموسه، أو من يتّخذُه سُلَّما لتناول ما لا يحلُّ تناوله، أو من يحمله على غير محامله. وآخرُ من رأينا من الأئمة من يتحرّج من سماع من لا يصلح شيخنا الإمام النّقي الهُمام التّقي عبد القادر التغلبي، فإنّه امتنع أن يُقرئ جماعة المحكمة والحُكّام، فقلت له في ذلك، فقال: إنّ هؤلاء يتّخذون العلم وسيلةً لاصطياد الدّنيا، ويتعلّمون مسائل الخلاف ليحكموا فيها بالتّشهّي، أو كلاماً هذا معناه، وقد قال أصحابنا: من تتبّع الأقوال الضّعيفة، ومسائل الاختلاف، وحكم فيها بالتَّشهي، فهو مُضِلّ...

والحاصل أنَّ العلم كالسَّيف إن أعطيته لتقيٍّ قاتل به في سبيل الله، وإن ألقيتَه لشقيٍّ قطع به الطّريق وأضرّ عباد الله...

وأمّا عدم صيانة ناموس العلم ففي الصحيحين أنّ ابن عباس، رضي الله عنهما، قال للإمام عمر بن الخطاب، رضي الله عنه: إنّ الموسم يجمع الرَّعَاع والغَوغاء فأمهلْ حتى تقدمَ المدينة فتخلُص بأهل الفقه، فقدمنا المدينة، فقبِل عمر مشورة ابن عبّاس فلم يتكلّم بذلك حتى قدم المدينة[٢]. قال الإمام ابن الجوزي: وفي هذا تنبيهٌ على أن لا يُودع العلم عند غير أهله، ولا يُحدَّث القليلُ الفهم ما لا يحتمله فهمُه، والرَّعَاع السَّفلة، والغَوغاء نحو ذلك»[٣].

العلاج والدواء:

وحلُّ مشكلة ضعف إقبال المطبوعين والأذكياء على تعلّم العلوم الشرعية عسير، لأنّه، في الغالب، خارجٌ عن قدرة المؤسّسات العلمية الشرعية نفسها، لارتباطه بسياسة الدُّوَل، فالنّاس على دين ملوكهم كما قيل. وهذه الدول - إلا ما رحم ربي - لا تشجِّع مادّيّاً ولا إعلامياً على دراسة العلوم الدّينية، والموظّفون الشّرعيُّون فيها هم في أدنى المراتب الوظيفية والأحوال الاجتماعية.

---

(١) الغزالي، **ميزان العمل**، ص٣٧.

(٢) قلتُ: والمشير بذلك، كما في الصحيحين، هو عبد الرحمن بن عوف، رضي الله عنه. وابنُ عباس، رضي الله عنهما، إنّما هو راوي القصة عنه.

(٣) السّفاريني، **غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب**، (١/ ٥٨).

فإن قيل: كأنّك ترى الدّعم المادّي الدُّنيوي، وإيجاد فرص العمل المجزية لخرّيجي العلوم الشرعية سبيلاً لزيادة عدد المقبلين على دراسة هذه العلوم، ومن ثَمَّ تحسُّن نوعيّة الخرّيجين. أفلا يقدح ذلك في ابتناء طلب العلوم الشرعية على الإخلاص، وأنّه لا يصحّ أن يكون المقصود بطلبها وتحصيلها **عَرَض الدّنيا** كما دلّت عليه الآثار.

فالجواب: بلى يقدح، لكن المأمول أن يُجبر العلمُ نفسُه طلّابَه على تصحيح نيّاتهم بعد شروعهم فيه، كما حدث ذلك لطائفة كبيرة من العلماء سلفاً وخلفاً؛ إذ قالوا: طلبنا العلم لغير الله فأبى الله إلا أن يكون له[1]. فلا بأس أن يكون القصد دنيوياً في البدايات، لكنّه ينبغي أن يتغيّر بعد ذلك، وينبغي أن تشتمل مقرَّرات التدريس على عنصر ثابت فيها، وهو تذكير الأساتذة طلابهم وتحريضهم على تصحيح النيّة وإخلاصها.

وحتى لو افترضنا عدم تغيُّر النيّة، مع هذا التذكير والتحريض، في حقِّ بعض الطالبين، فإنّ ضرر سوء القصد عائدٌ، في الغالب، على سيِّءِ القصد نفسه. أمّا حصول الكفاءة والأهليّة العلميّة ونفع المسلمين، فإنّ هذا لا يتوقّف على نيّة المشتغل بالعلم دائماً، إذ قد ينفع الله بمن ساءت نِيَّتُه من العلماء كثيراً من النّاس؛ ولذلك جاء في الحديث، عنه صلى الله عليه وسلم: «**إنّ الله ليؤيّد هذا الدّين بالرّجل الفاجر**»[2]، و«**إنّ الله سيؤيّد هذا الدين بأقوامٍ لا خلاق لهم**»[3]، وفي خصوص العلم نفسه جاء عنه، صلى الله عليه وسلم: بأنّ «**مثل العالم الذي يُعلِّم النّاس الخير وينسى نفسه، كمثل السِّراج يضيء للنّاس ويحرق نفسه**»[4]، وعن إبراهيم النّخَعي وعامر الشعبي، رحمهما الله، قالا: «يطّلع قومٌ من الجنّة إلى قوم في النار، فيقولون: ما أدخلكم النار، وإنّما دخلنا الجنة بتأديبكم وتعليمكم؟! فيقولون: إنّا كنّا نأمر بالخير ولا نفعله»[5]. وعن حاتم الأصمّ قال: «ليس في القيامة أشدُّ

---

(١) عن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه: «تعلّموا العلم صغارا تنتفعوا به كبارا، تعلموا العلم لغير الله ليصر لذات الله». أحمد بن حنبل، **فضائل الصحابة**، (٢/ ٦٧٧). وعن الحسن البصري وسفيان الثوري كليهما قالا: «كنّا نطلب العلم للدّنيا فجرّنا إلى الآخرة». ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، (١/ ٧٤٧، ٧٤٩). وعن مجاهد، قال: «طلبنا هذا العلم وما لنا فيه كبير نية ثم رزق الله النية بعد». البيهقي، **المدخل إلى السنن الكبرى**، ص٣٢٧. وعن محمد بن إسحاق قال: «جاء قوم إلى سماك بن حرب يطلبون الحديث فقال جلساؤه: ما ينبغي لك أن تحدِّث هؤلاء؛ ما لهؤلاء رغبة ولا نيّة، فقال سماك: قولوا خيراً، قد طلبنا الأمر ونحن لا نريد الله به، فلمّا بلغتُ حاجتي دلّني على ما ينفعني وحجزني عمّا يضرني». البيهقي، **المدخل إلى السنن الكبرى**، ص٣٢٦. وعن حبيب بن أبي ثابت، قال: «لقد التمست أو التمسنا هذا وما نريد به ثمّ رزق الله نيّةً بعد». البيهقي، **المدخل إلى السنن الكبرى**، ص٣٢٧.وعن معمر قال: «كان يُقال: إنّ الرجل ليطلب العلم لغير الله فيأبى عليه العلم حتى يكون لله». معمر بن راشد، **جامع معمر بن راشد**، (١١/ ٢٥٦). وعن سفيان ابن عيينة: «طلبنا هذا الحديث لغير الله فأعقبنا الله ما ترون». ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، (١/ ٧٥٠).

(٢) البخاري، **الصحيح**، (٧٢/٤). ومسلم، **الصحيح**، (١٠٥/١).

(٣) أحمد، **المسند**، (٣٤/ ١٠٥)، وصحّحه الأرناؤوط والألباني.

(٤) الطبراني، **المعجم الكبير**، (٢/ ١٦٥). وجوّد إسناده الألباني.

(٥) رواه عن إبراهيم النّخعي من قوله البيهقي في **شعب الإيمان**، (٣٠١/٣)، ورواه عن عامر الشعبي ابنُ المبارك في **الزهد والرقائق**، (١/ ٢١). وقد أخطأ بعضُهم فرفعه من حديث الوليد بن عقبة، كما عند الطبراني في **الأوسط**، (٣٧/١)، و**الكبير** (١٥٠/٢٢). قال الهيثمي عن الحديث المرفوع، **مجمع الزوائد**، (١٨٥/١): «فيه أبو بكر عبد الله بن حكيم الداهري، وهو ضعيف جداً»، وأورده الألباني في **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، (٤٢٩/٣)، وقال: ضعيف جداً.

حسرةً من رجل علّم النّاس علماً فعملوا به ولم يعمل هو به ففازوا بسببه وهلك هو»[١].

وربّما يكون من الحلّ الممكن تقديم الكلّيات الشرعيّة المنحَ المجزية للمتميّزين من الطلاب في المراحل المدرسيّة، وحثُّ أهل الخير على تخصيص وقفٍ خاصٍ لإعداد العلماء، مهمّة القائمين عليه البحث عن هؤلاء المتميّزين في مراحل مبكّرة من أعمارهم وتوجيههم وتقديم الدّعم المادّي والمعنوي لهم ولذويهم، وتشجيعهم على الالتحاق بسلك العلوم الشرعية بكافّة الوسائل الممكنة.

السبب الثاني في ضعف خرّيجي كلّيات الدراسات الشرعية: وهو سوء مناهج التعليم وطُرق التدريس:

سوء مناهج التعليم وطرق التدريس من أكبر معيقات طلب العلم، ولذلك ذكر الأقدمون «المعلّم الحاذق» شرطاً في تمكُّن الطالب من العلم، كما أوردناه سابقا[٢]، وما ذلك إلا لأنّ الحاذق خبيرٌ بطرق التعليم التي تناسب المتعلّم. وسوء مناهج التعليم وطرق التدريس إن لم يؤدِّ إلى قطع الطالب عن العلم، وصدّه عن التحقُّق فيه بالكُلِّية، لا سيّما ضعيفي القريحة من الطلبة ومتوسطيهم، فإنّه لا محالة يؤخّر الوصول إلى الغاية منه، حتى مع فرْض ذكاء الطالب وجودة قريحته. فالأمر كما قال الشيخ الطّاهر بن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ)، رحمه الله: «إنّي على يقين أنّي لو أُتيح لي في فجر الشباب التشبُّع من قواعد نظام التعليم والتوجيه، لاقتصدت كثيراً من مواهبي، ولاكتسبت جمّاً من المعرفة، ولسلمت من التطوّح في طرائِقَ تبيّن لي بعد حينٍ الارتدادُ عنها»[٣].

والعيوب في مناهج التعليم في الكلّيّات والمعاهد الشرعية، سواءٌ على صعيد البرامج والخطط الدراسية، أو على صعيد التدريس نفسه، كثيرةٌ متشعّبة. ولكنّي، هنا، سأقتصر على ذكر أهمِّها فيما أرى، ثمّ شرحها، وهي:

١. ضعف الاهتمام بالقرآن الكريم حِفظاً وتدبّراً.
٢. تزاحم العلوم في خطط التدريس وبرامجه.
٣. إهمال مبدأ التدرُّج من الجملة إلى التّفاصيل في الخطط الدراسية.
٤. الاعتماد على أسلوب التلقين في أكثر وقت الدرس.
٥. التركيز على الحفظ على حساب المهارات العقليّة الأعلى.
٦. خُلوّ أكثر المقرّرات من محتوى روحي.

---

(١) ذكره عنه الغزالي في **إحياء علوم الدين**، (٦٣/١).
(٢) يُنظر ما نقلناه عن العسكري ص١٥ من هذا البحث.
(٣) ابن عاشور، **أليس الصبح بقريب**، ص١١.

العيب الأول: ضعف الاهتمام بالقرآن الكريم حفظاً وتدبّراً:

قال تعالى عن القرآن: {بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ}. [العنكبوت: ٤٩].

وقال تعالى: {أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ}. [العنكبوت: ٥١].

القرآن الكريم هو أُسُّ العلوم الشرعية ومحورها، فعليه تدور، ومنه تبدأ، وإليه تعود، والفقه في معاني القرآن هو الحكمة التي يؤتيها الله تعالى من يشاء من عباده، {وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا}. [البقرة: ٢٦٩]. عن ابن عبّاس، رضي الله عنهما، في تفسير: {ومن يُؤتَ الحكمة}، قال: «المعرفة بالقرآن: ناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، ومقدَّمه ومؤخَّره، وحلاله وحرامه، وأمثاله»[١]، وعنه، أيضاً: «الفقه في القرآن»[٢]، وعن أبي الدرداء، رضي الله عنه: {يؤتَ الحكمة} قال: «قراءة القرآن والفِكرة فيه»[٣]، وعن أبي العالية: «الكتاب والفهم به»[٤]، وعن مجاهد: «الكتاب يؤتي إصابته من يشاء»[٥]، وعن قتادة: «الفقه في القرآن»[٦]، وعن مكحول: «إنّ القرآن جزءٌ من اثنين وسبعين جزءاً من النبوّة، وهو الحكمة التي قال الله: {ومن يُؤتَ الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا}»[٧].

ولمّا كان القرآن الكريم، والفقه في معانيه، بهذه الأهميّة، لمن أراد العلم حقّاً، قال الشافعي (ت: ٢٠٤هـ)، رحمه الله، موجِّهاً طلاب العلم:

> «فكلُّ ما أَنزل في كتابه - جلَّ ثناؤه - رحمةٌ وحجّة، عَلِمه من عَلِمه، وجَهِله من جَهِله، لا يَعلم من جَهِله، ولا يَجهل من عَلِمه. والنّاس في العلم طبقات، موقعهم من العلم بقدْر درجاتهم في العلم به. فحقٌّ على طلبة العلم بلوغُ غاية جهدهم في الاستكثار من علمه، والصَّبر على كلّ عارضٍ دون طلبه، وإخلاص النِّيّة لله في استدراك علمه نصّاً واستنباطاً، والرّغبة إلى الله في العون عليه، فإنّه لا يُدرك خيرٌ إلا بعونه. فإنّ من أدركَ عِلْمَ أحكام الله في كتابه نصَّاً واستِدلالاً، ووفّقه الله للقول والعمل بما علم منه: فاز بالفضيلة في دينه ودنياه، وانتفت عنه الرِّيب، ونوَّرت في قلبه الحكمة، واستوجب في الدّين موضع الإمامة»[٨].

---

(١) السيوطي، **الدر المنثور**، (٦٦/٢) وعزاه لابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والنّحاس.
(٢) السيوطي، **الدر المنثور**، (٦٦/٢). وعزاه لابن جرير وابن المنذر.
(٣) السيوطي، **الدر المنثور**، (٦٦/٢) وعزاه لابن أبي حاتم.
(٤) السيوطي، **الدر المنثور**، (٦٦/٢). وعزاه لابن جرير.
(٥) السيوطي، **الدر المنثور**، (٦٦/٢). وعزاه لعبد بن حميد وابن جرير.
(٦) السيوطي، **الدر المنثور**، (٦٧/٢). وعزاه لعبد بن حميد.
(٧) السيوطي، **الدر المنثور**، (٦٧/٢). وعزاه لابن أبي حاتم.
(٨) الشافعي، **الرسالة**، ص١٩.

وقال ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، رحمه الله: «إنّ أولى ما صُرفت فيه نفائس الأيام، وأعلى ما خُصَّ بمزيد الاهتمام الاشتغالُ بالعلوم الشرعية المتلقّاة عن خير البريّة، ولا يرتاب عاقلٌ في أنَّ مدارها على كتاب الله المقتَفى، وسنَّة نبيِّه المصطفى، وأنَّ باقي العلوم: إمَّا الاتٌ لفهمهما، وهي الضّالّة المطلوبة، أو أجنبيةٌ عنهما، وهي الضّارَّة المغلوبة»[١].

والنّاظر في تاريخ التعليم في الأمّة الإسلامية منذ بعثة النبي، صلّى الله عليه وسلم، يجد أنّ تعليم القرآن الكريم، حفظاً وفهماً، كان له نصيبُ الأسد في ذلك، وكان هو المقدّمَ على كلِّ ما عداه من العلوم، بل كان النبي، صلى الله عليه وسلم، ينهى حتى عن كتابة حديثه لئلا يَشتغل به أصحابُه، رضوان الله عليهم، عن القرآن.

فعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: «**كنّا قعوداً نكتب ما نسمع من النبي، صلى الله عليه وسلم، فخرج علينا، فقال: ما هذا تكتبون؟ فقلنا: ما نسمع منك، فقال: أكتابٌ مع كتاب الله؟! فقلنا: ما نسمع، فقال: أكتابٌ غير كتاب الله؟! أَمْحِضوا كتاب الله، وأخلصوه، قال: فجمعنا ما كتبنا في صعيدٍ واحد، ثمّ أحرقناه بالنّار...**»[٢].

وكذلك نهى، صلى الله عليه وسلّم، عن الانشغال عن القرآن بالنَّظر في كتب أهل الكتاب. ورُوي عنه، صلى الله عليه وسلم، أنّه قال: «**كفى بقومٍ ضلالاً، أن يرغبوا عمّا جاء به نبيُّهم، إلى ما جاء به نبيٌّ غير نبيّهم، أو كتاب غير كتابهم...**»[٣].

وقال، صلى الله عليه وسلم، في وصف الرعيل الأول من الصّحابة: «**إنّ الأمانة نزلت في جذْر قلوب الرجال، ثمّ عَلِموا من القرآن، ثمّ علموا من السنّة**»[٤]. قال ابن حجر: «"ثمّ علموا من القرآن ثم علموا من السنّة"، كذا في هذه الرواية بإعادة "ثمّ"، وفيه إشارةٌ إلى أنَّهم كانوا يتعلّمون القرآن قبل أن يتعلّموا السنن»[٥]. ولذلك قال، صلى الله عليه وسلم: «**خيركم من تعلَّم القرآن وعلّمه**»[٦]. وقال لحذيفة بن اليمان، رضي الله عنه، عندما سأله أن يحدِّثه عن الفتن: «**يا حذيفة عليك بكتاب الله فتعلّمه، واتّبع ما فيه خيراً لك**»[٧].

وعلى ذلك سار أصحابه، رضوان الله عليهم: فعن قَرَظَة بن كعب الأنصاري، رضي الله عنه، قال: «بعثنا عمر بن الخطاب إلى الكوفة وشيّعنا، فمشى معنا إلى موضع يُقال له صِرَار، فقال: أتدرون لِمَ مشيت معكم؟ قال: قلنا: لحقّ صحبة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ولحقّ الأنصار، قال: لكنّي مشيت معكم لحديث أردت أن أحدِّثكم به، فأردت أن تحفظوه لممشاي معكم: إنّكم تقدُمون على قومٍ

---

(١) ابن حجر، **فتح الباري**، (١/ ٣).

(٢) أحمد، **المسند**، (١٧/ ١٥٦). وقال الأرناؤوط: صحيح.

(٣) الدارمي، **السنن**، (٤٢٥/١)، من مرسل يحيى بن جعدة بسند صحيح.

(٤) البخاري، **الصحيح**، (٨/ ١٠٤).

(٥) ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري**، (١٣/ ٣٩).

(٦) البخاري، **الصحيح**، (٦/ ١٩٢).

(٧) ابن حبان، **صحيح ابن حبان**، (١/ ٣٢٣). وصحّحه الألباني والأرناؤوط.

للقرآن في صدورهم هزيز كهزيز المِرجل، فإذا رأوكم مدّوا إليكم أعناقهم، وقالوا: أصحاب محمد، فأقلّوا الرواية عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ثم أنا شريككم»[١].

قال البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، رحمه الله: «أَمَرَهم بتجريد القرآن عند عدم الحاجة إلى الرّواية؛ لأنَّ القوم كانوا رغبوا في أخذ القرآن فلم يُرد اشتغالهم بغيره قبل استحكامه، شفقةً منه على رعيّته»[٢].

وعن عُروة بن الزبير (ت: ١٣٠هـ)، رحمه الله، قال: «إنَّ عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السُّنن، فاستشار أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في ذلك، فأشاروا عليه أن يكتبها، فطفِق يستخير الله فيها شهراً، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له، فقال: إنّي كنت أريد أن أكتب السُّنن، وإنّي ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتُباً، فأكبُّوا عليها وتركوا كتاب الله، وإنّي واللهِ لا ألبس كتاب الله بشيءٍ أبداً»[٣].

وعن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، قال: «أعزم على من كان عنده كتابٌ إلا رجع فمحاه، فإنّما هلك النّاس، حيث تتبَّعوا أحاديث علمائهم، وتركوا كتاب ربهم»[٤]. وذَكر في وصف الفقيه بأنّه الذي «لم يدعِ القرآن رغبةً عنه إلى غيره»[٥].

وعن إبراهيم التيمي، قال: «بلغ ابنَ مسعود، رضي الله عنه، أنّ عند ناس كتاباً يُعجبون به، فلم يزل بهم حتى أتوه به، فمحاه ثم قال: إنّما هلك أهل الكتاب قبلكم، أنّهم أقبلوا على كُتُب علمائهم، وتركوا كتاب ربهم»[٦]. ولذلك قال، رضي الله عنه: «إنَّ هذه القلوب أوعية فاشغلوها بالقرآن، ولا تشغلوها بغيره»[٧]، وقال: «من أراد العلم فليقرأ القرآن فإنَّ فيه علم الأولين والآخرين»[٨]. وقال: «جرِّدوا القرآن لِيربُوَ فيه صغيركم، ولا ينأى عنه كبيركم...»[٩]. وقال: «جرِّدوا القرآن، ولا تخلطوه بشيء»[١٠].

وعن عبد الله بن عمرو، رضي الله عنه، قال: «إنّ من أشراط السّاعة أن يُبسط القول، ويُخزن الفعل، وإنّ من أشراط السّاعة أن تُرفع الأشرار وتُوضع الأخيار، وإنّ من أشراط السّاعة أن تُقرأ المثنّاة على رؤوس الملأ لا تُغيّر. قيل: وما المثنّاة؟ فقال: ما استُكتب من غير كتاب الله. قيل: يا أبا عبد الرحمن، وكيف بما جاء من حديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم. فقال: ما أخذتموه عمّن تأمنونه على نفسه ودينه فاعقلوه، وعليكم بالقرآن فتعلَّموه وعلِّموه أبناءكم؛ فإنّكم عنه تُسألون، وبه

---

(١) ابن ماجه، **السنن**، (١/١٢). وقال ابن كثير، **مسند الفاروق**، (٢/٦٢٤): إسناده جيد، وصحّحه الألباني والأرناؤوط.

(٢) البيهقي، **معرفة السنن والآثار**، (١/ ١٤٦).

(٣) معمر بن راشد، **جامع معمر بن راشد**، (١١/ ٢٥٧). وقال ابن كثير، **مسند الفاروق**، (٢/٦٢٥):«إسناد جيّد وقوي إلا أنّ عروة لم يلق عمر بن الخطاب والله أعلم».

(٤) ابن أبي شيبة، **المصنف**، (٥/ ٣١٤). وابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، (١/٢٧١). وفي إسناده جابر الجعفي: ضعيف.

(٥) ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، (٢/ ٨١١).

(٦) الدارمي، **السنن**، (١/ ٤١٩). وقال محقق الكتاب حسين سليم أسد: إسناده صحيح.

(٧) ابن أبي شيبة، **المصنف**، (٦/ ١٢٦). وإسناده متصل رجاله موثوقون.

(٨) ابن أبي شيبة، **المصنف**، (٦/ ١٢٦). وإسناده متصل رجاله ثقات.

(٩) أبو عبيد، **فضائل القرآن**، ص٧٦. وإسناده متصل رجاله ثقات.

(١٠) أبو عبيد، **فضائل القرآن**، ص٧٦. وإسناده متصل رجاله موثوقون.

تُجزون، وكفى به واعظاً لمن كان يعقل»[١]. وقال: «من قرأ القرآن فكأنّما استُدرجت النّبوّة بين جنبيه إلا أنّه لا يُوحى إليه»[٢].

وقال ابن أبي خالد: قلتُ لعبد الرحمن بن الأسود (تابعيٌّ كبير)، رحمه الله: «ما منعك أن تَسأل كما سأل إبراهيم [النَّخَعي]؟ قال: إنّه كان يُقال: جرّدوا القرآن»[٣].

وفي وصية ميمون بن مهران (ت: ١١٧هـ)، رحمه الله، ليُونس بن عبيد: «عليك بكتاب الله تعالى، فإنّ النّاس قد لهوا عنه واختاروا عليه الأحاديث: أحاديث الرّجال»[٤].

وقال الليث بن سعد (ت: ١٧٥هـ)، رحمه الله: «يُقال: إنّما يُرفع القرآن حين يُقبل النّاس على الكُتُب، ويُكِبُّون عليها، ويتركون القرآن»[٥].

وكان الإمام أحمد (ت: ٢٤١هـ)، رحمه الله، ينهى عن كتابة كتب الرأي «فقال له السائل: إنّ ابن المبارك قد كتبها، فقال له أحمد: ابن المبارك لم ينزل من السَّماء، إنّما أُمِرنا أن نأخذ العلم من فوق»[٦]. قال ابن القيم (ت: ٧٥١هـ)، رحمه الله: «إنّما كره أحمدُ ذلك، ومنع منه؛ لما فيه من الاشتغال به والإعراض عن القرآن والسنّة»[٧].

وقال الغزالي (ت: ٥٠٥هـ)، رحمه الله: «كان الأوّلون يكرهون كتب الأحاديث وتصنيف الكتب؛ لئلا يشتغل النّاس بها عن الحفظ، وعن القرآن، وعن التدبُّر والتذكُّر. وقالوا: احفظوا كما كنّا نحفظ»[٨].

ولهذا كلِّه كَثُر في تراثنا التربوي حثُّ طالب العلم على البَدء بالقرآن أولاً، وتجريده وتقديمه على غيره من العلوم.

قال ابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ)، رحمه الله: «أوَّلُ العلم حفظُ كتاب الله جلّ وعزّ، وتفهُّمُه. وكلُّ ما يُعين على فهمه فواجبٌ طلبُه معه، ولا أقول: إنّ حفظَه كلَّه فرض، ولكن أقول: إنَّ ذلك واجبٌ لازم على من أحبَّ أن يكون عالماً»[٩].

وقال الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، رحمه الله: «ينبغي للطالب أن يبدأ بحفظ كتاب الله عزّ

---

(١) أبو عبيد، **فضائل القرآن**، ص٧١. والدارمي، **السنن**، (١/ ٤٢٣). قال محقق الدارمي حسين سليم أسد: إسناده جيد.
(٢) ابن أبي شيبة، **المصنف**، (٦/ ١٢٠). والحاكم، **المستدرك على الصحيحين**، (١/ ٧٣٨).
(٣) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، (٥/ ١١).
(٤) أبو عبيد، **فضائل القرآن**، ص٧٩.
(٥) محمد بن نصر المروزي، **مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر**، ص ١٧٩.
(٦) ابن أبي يعلى، **طبقات الحنابلة**، (١/٣٢٩).
(٧) ابن القيم، **الطرق الحكمية**، ص٢٣٥.
(٨) الغزالي، **إحياء علوم الدين**، (١/ ٧٩).
(٩) ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، (٢/ ١١٢٩).

وجلّ؛ إذ كان أجلّ العلوم وأولاها بالسّبق والتقديم»[١].

وقال ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، رحمه الله: «أوّل ما ينبغي أن يُكلَّف حفظ القرآن مُتقناً؛ فإنَّه يثبت، ويختلط باللّحم والدّم»[٢].

وقال النووي (ت: ٦٧٦هـ)، رحمه الله: «أوَّل ما يَبتدئ به حفظُ القرآن العزيز فهو أهمُّ العلوم، وكان السَّلف لا يعلِّمون الحديث والفقه إلا لمن حفظ القرآن، وإذا حفظه فليحذر من الاشتغال عنه بالحديث والفقه وغيرهما اشتِغالاً يؤدِّي إلى نسيان شيءٍ منه، أو تعريضه للنِّسيان»[٣].

وقال ابن جماعة (ت: ٧٣٣هـ)، رحمه الله: «يبتدئ أولاً بكتاب الله عزَّ وجل فيتقنه حفظاً، ويجتهد على إتقان تفسيره وسائر علومه، فإنَّه أصلُ العلوم، وأمُّها، وأهمُّها»[٤].

وقال ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، رحمه الله:

> «وأمّا طلب حفظ القرآن: فهو مقدَّمٌ على كثيرٍ ممَّا تسمّيه النَّاس علماً: وهو إمّا باطل أو قليل النّفع. وهو أيضا مقدَّمٌ في التعلُّم في حقّ من يريد أن يتعلَّم علم الدين من الأصول والفروع، فإنّ المشروع في حقّ مثل هذا في هذه الأوقات أن يبدأ بحفظ القرآن فإنَّه أصل علوم الدين، بخلاف ما يفعله كثيرٌ من أهل البدع من الأعاجم وغيرهم، حيث يشتغل أحدهم بشيءٍ من فضول العلم من الكلام، أو الجدال والخلاف، أو الفروع النادرة، أو التقليد الذي لا يُحتاج إليه، أو غرائب الحديث التي لا تثبت ولا يُنتفع بها، وكثيرٍ من الرياضيّات التي لا تقوم عليها حجّة، ويترك حفظ القرآن الذي هو أهمُّ من ذلك كلّه... والمطلوب من القرآن هو فهم معانيه والعمل به، فإن لم تكن هذه هِمَّةُ حافظه لم يكن من أهل العلم والدّين»[٥].

وقال ابن خلدون (ت: ٨٠٨هـ)، رحمه الله: «اعلم أنّ تعليم الولدان للقرآن شعار الدّين أخذ به أهل الملّة ودرجوا عليه في جميع أمصارهم؛ لِما يسبق فيه إلى القلوب من رسوخ الإيمان وعقائده من آيات القرآن وبعض متون الأحاديث. وصار القرآن أصل التّعليم الّذي يُبنى عليه ما يحصل بعد من الملكات»[٦].

وقد أشار عدد من الدراسات العلمية التربوية المعاصرة إلى الأثر الإيجابي لتعلّم الطالب

---

(١) الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، (١/ ١٠٦).
(٢) ابن الجوزي، **صيد الخاطر**، ص٢٥٧.
(٣) النووي، **المجموع شرح المهذب**، (١/ ٣٨).
(٤) ابن جماعة، **تذكرة السامع والمتكلّم في أدب العالم والمتعلّم**، ص٥١.
(٥) ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، (٢٣/٥٥).
(٦) ابن خلدون، **تاريخ ابن خلدون**، (١/ ٧٤٠).

القرآن الكريم في أدائه الأكاديمي في المقررات الأخرى(١).

ومع كل هذا، قد حَدث في بعض الأعصار المتأخرة الإقلال من الاهتمام بفقه القرآن انشغالاً عنه بغيره من العلوم. قال الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، رحمه الله: «قلَّ من يعتني اليوم بالتفسير»(٢). وقال بدر الدين الحلبي (١٣٢٤هـ/١٩٠٦م) يصف حال طلاب العلوم الشرعية مع علم التفسير في القرن الهجري الماضي:

«طلاب العلوم الشرعية أقلّ الناس عنايةً به، وأزهدُهم فيه، فالطالب الذي يصرف عشر سنوات من عمره في تعلّم النحو من حواشي المتأخِّرين، أو بالحَري يُمضي عشر سنوات في قراءة قيل وقال، واعتُرض وأُجيب، ممّا ليس بعلم من العلوم، يَضِنُّ على كتاب الله، قانونِ دينه، ومبدأ سعادة البشر في النشأتين، بسَنَةٍ يصرفها في قراءة تفسير من تفاسيره اللّطيفة الموثوق بها،... وليس هذا الذي نقوله خاصّاً بطلبة مِصرٍ أو قُطْرٍ، بل طلاب العلوم الشرعية في جميع الأمصار والأقطار قد اطّرحوا هذا القسم من الفنون، ولم يُعيروه أدنى نظرٍ والتفات»(٣).

وقال الشيخ ابن باديس (ت:١٣٥٩هـ)، رحمه الله:

«حصلنا على شهادة العالميّة من جامع الزيتونة، ونحن لم ندرس آيةً واحدةً من كتاب الله، ولم يكن عندنا أيُّ شوقٍ أو أدنى رغبة في ذلك. ومن أين يكون لنا هذا ونحن لم نسمع من شيوخنا يوماً منزلة القرآن من تعلُّم الدّين والتفقُّه فيه، ولا منزلة السنّة النبويّة من ذلك. هذا في جامع الزيتونة فدع عنك الحديث عن غيره ممّا هو دونه بعديد المراحل»(٤).

وفي عصرنا الحاضر تعافت، إلى حدٍّ ما، كثيرٌ من الكلّيات الشرعية من تهميش دراسة القرآن الكريم: حفظاً وتفسيراً، كما كان الحال عليه قبل قرن من الزمان، فلا تخلو الآن خُطّةٌ من خطط التدريس في مختلف الجامعات من مقرَّرات في الحفظ والتفسير. ومع هذا فلا يزال الاهتمام بالقرآن الكريم وتفسيره، دون المستوى المطلوب بكثير، خصوصاً لطلاب تخصُّصات الفقه والحديث والدّعوة. والمأمول أن يزداد الاهتمام بالقرآن الكريم بشكل ملحوظ، ولو على حساب غيره من العلوم؛ فإنّه، كما قال الشافعي، رحمه الله: «لا يَعلم من جَهِله، ولا يَجهل من عَلِمه»(٥). فلا أقلَّ من أن تُخصَّص سنةٌ

---

(١) يُنظر نتائج خمسة من هذه الدراسات: عبد الملك بن عثمان ابن الأمير، **وفق دراسات علمية: القرآن له أثر كبير في زيادة التحصيل الدراسي وتفوُّق الطلاب**، صحيفة الجزيرة، الخميس ٢٨ شوال ١٤٢٨هـ الموافق ٢٠٠٧/١١/٠٨، العدد ١٢٨٢٤، http://www.al-jazirah.com/2007/20071108/el6.htm

(٢) الذهبي، **زغل العلم**، ص٤٠.

(٣) الحلبي: بدر الدين، **التعليم والإرشاد**، ص٨٣.

(٤) الطالبي: عمار، **ابن باديس: حياته وآثاره**، (٢٠١٩/٣).

(٥) الشافعي، **الرسالة**، ص١٩.

واحدة من سنوات الدّراسة الأربع لتعلّم القرآن والانكباب عليه، حفظاً وفهماً، دون خلط ذلك بغيره من العلوم.

العيب الثاني: تزاحم العلوم في خطط التدريس وبرامجه:

والمقصود بذلك، أنَّ طالب الدِّراسات الشرعية في كثير من الجامعات يدرس في الفصل الدراسي الواحد أو السنة الواحدة علوماً مختلفة تصل إلى أربعة أو أكثر، فيدرس في وقتٍ واحد مقرَّراً في الفقه وآخر في الحديث وثالثاً في العقيدة ورابعاً في السيرة وغير ذلك، وربما ضَمّ إلى ذلك دراسة بعض المقرّرات غير الشرعية، مِمّا يُسمّى بالمتطلَّبات العامّة للجامعة.

وهذا التزاحم في أنواع العلوم المفروضة على الطالب في وقت واحد، مع ما سبق أن قلناه من ضعف نوعية أكثر الطلبة الملتحقين بالدِّراسات الشرعية، يؤدّي غالباً إلى إرباك الطالب واضطرابه وفقده التركيز. فيكون حالُه كما قال الشاعر:

تكاثرت الظِّباء على خِراشٍ ... فما يدري خراشٌ ما يصيدُ

ونتيجة لذلك يضطر الأساتذة إلى تخفيف محتوى المقرّرات وتمييعه مراعاةً لحال هؤلاء الطّلاب الضِّعاف؛ لأنَّهم السّواد الأعظم.

وفي تراثنا التربوي تحذيراتٌ كثيرةٌ من هذا الأسلوب في التعليم، فلم يكن الأوائل يسمحون بتعدّد أصناف العلوم وتنويعها على الطالب في وقت واحد إلا إذا كان ذكيّاً نشيطاً.

فعن ابن شهاب الزهري، (ت: ١٢٥هـ)، رحمه الله، قال: «يا يونس، لا تكابر العلم؛ فإنّ العلم أودية، فأيّها أخذت فيه قطع بك قبل أن تبلغه، ولكن خذه مع الأيام والليالي، ولا تأخذ العلم جُملة؛ فإنّ من رام أخذه جملة ذهب عنه جملة، ولكن الشيء بعد الشيء مع الليالي والأيام»(١).

وعن الشافعي (ت: ٢٠٤هـ)، رحمه الله: أنّه أوصى معلّم ولد الخليفة الرشيد بقوله: «...ولا تخرجنّهم من علم إلى غيره حتى يُحكِموه، فإنّ ازدحام الكلام في السّمع مَضِلّة للفهم»(٢).

وقال الغزالي (ت: ٥٠٥هـ)، رحمه الله: «مهما توزّعت الفكرة قَصُرت عن دركِ الحقائق؛ ولذلك قيل: العلمُ لا يعطيك بعضَه حتى تعطيَه كُلَّك، فإذا أعطيتَه كُلَّك فأنت من إعطائه إيّاك بعضَه على خطر. والفكرة المتوزّعة على أمور متفرّقة كجدولٍ تفرّق ماؤه فنشَّفَت الأرضُ بعضَه، واختطف الهواء بعضه، فلا يبقى منه ما يجتمع ويبلغ المزدَرَع»(٣).

---

(١) ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، (١/ ٤٣١).

(٢) أبو نعيم، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، (٩/ ١٤٧). وينسب أهل الأدب هذه الوصية إلى عتبة بن أبي سفيان، (ت: ٤٣هـ)، أخي معاوية بن أبي سفيان. يُنظر: ابن قتيبة، **عيون الأخبار**، (١٨٢/٢)، والجاحظ، **البيان والتبيين**، (٤٨/٢)، وأسندها ابن عساكر إليه في **تاريخ دمشق**، (٢٧١/٣٨).

(٣) الغزالي، **إحياء علوم الدين**، (١/ ٥٠).

وقال ابن خلدون عن ابن العربي (ت: ٥٤٣هـ)، رحمه الله: «ونهى مع ذلك أن يُخلَط في التّعليم عِلمان إلّا أن يكون المتعلّم قابلاً لذلك بجودة الفهم والنّشاط»[١].

وقال الزرنوجي (ت: بعد ٥٩٣هـ)، رحمه الله: «فينبغي أن يثبت ويصبر على أستاذٍ، وعلى كتابٍ، حتى لا يتركه أبتر، وعلى فنٍّ حتى لا يشتغل بفنٍّ آخر قبل أن يُتقن الأول، وعلى بلدٍ حتى لا ينتقل إلى بلد آخر من غير ضرورة، فإنَّ ذلك كلَّه يفرّق الأمور، ويشغل القلوب، ويضيّع الأوقات، ويؤذي المعلّم»[٢].

وقال ابن جماعة (ت: ٧٣٣هـ)، رحمه الله: «وكذلك يحذر في ابتداء طلبه من المطالعات في تفاريق المصنّفات، فإنّه يضيّع زمانه ويفرّق ذهنه، بل يُعطِي الكتاب الذي يقرؤه، أو الفنّ الذي يأخذه، كلّيّتَه حتّى يتقنه، وكذلك يحذر من التنقُّل من كتاب إلى كتاب من غير مُوجب فإنّه علامة الضّجر وعدم الإفلاح»[٣].

وقال ابن خلدون (ت: ٨٠٨هـ)، رحمه الله: «ومن المذاهب الجميلة والطّرق الواجبة في التّعليم أن لا يُخلَط على المتعلّم عِلمان معاً، فإنّه، حينئذ، قلّ أن يظفر بواحدٍ منهما؛ لِما فيه من تقسيم البال وانصرافه عن كلّ واحد منهما إلى تفهّم الآخر فيستغلقان معاً، ويستصعبان، ويعود منهما بالخيبة. وإذا تفرّغ الفكر لتعليم ما هو بسبيله مقتصراً عليه فربّما كان ذلك أجدرَ لتحصيله»[٤].

وقال الشيخ زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ)، رحمه الله، في آفات التعلُّم: «ومنها: التنقُّل من علمٍ قبل إتقانه إلى آخر، ومن شيخ إلى آخر قبل إتقان ما بدأ به عليه، فإنَّه هدمٌ لما قد بُنِي»[٥].

وقال الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، رحمه الله: «كرهوا للمتعلِّم من الاشتغال في درسين في علمين مستقلّين لئلا تتوزّع الفكرة، ومن الانتقال من فنٍّ إلى فنٍّ آخر قبل استكمال الأول»[٦].

وقال بدر الدين الحلبي (١٣٢٤هـ/١٩٠٦م)، رحمه الله: «طلاب المدارس النِّظاميّة يُفرّقون المجالس، وربّما لم ينظروا في العلم الواحد أكثر من مرّة في الأسبوع. وهذا من جملة فساد التّعليم في تلك المدارس، وسرٌّ من أسرار ضعف مَلَكات المتخرّجين منها فيما استفادوا منها من العلوم»[٧]. وقال: «هذه الطّريقة كغيرها من الطُّرُق الحسنة في التعليم مهجورة في المدارس كافّة: شرعيّة ونظاميّة، فطلاب المدارس الشرعيّة يشتغل أحدهم في ثلاثة فنون دفعة واحدة، وطلاب المدارس النّظاميّة ربّما اشتغل أحدهم بسبعة فنون في زمنٍ واحد، والضّرر في هذا المسلك كثير»[٨].

(١) ابن خلدون، **تاريخ ابن خلدون**، (١/ ٧٤٢).
(٢) الزرنوجي، **تعليم المتعلّم طريق التعلم**، ص٢٢.
(٣) ابن جماعة، **تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم**، ص٥١.
(٤) ابن خلدون، **تاريخ ابن خلدون**، (١/ ٧٣٦).
(٥) زكريا الأنصاري، **اللؤلؤ النظيم في روم التعلم والتعليم**، ص٢١.
(٦) الزبيدي، **اتحاف السادة المتقين**، (١/١/٣١١).
(٧) الحلبي، **التعليم والإرشاد**، ص٢٣٦.
(٨) الحلبي، **التعليم والإرشاد**، ص٢٣٧.

ويزداد الطّين بِلّةً، عندما لا يُراعى الترتيب في دراسة العلوم نتيجةً لتزاحمها، فيدرس الطالب علوم الغايات قبل علوم الآلات أو معها، فمثلاً يدرس «الفقه المقارن» أو «الخلاف» قبل أن يدرس «أصول الفقه» و«علوم الحديث»، ويدرس «التّفسير» قبل أن يدرس مقدِّمةً في «النّحو». وهذا ممّا يقع كثيراً في ظلّ نظام الساعات المعتمدة الحرّ الذي يُوكِل اختيار المقرّرات المدروسة إلى رغبة الطالب.

قال أبو هلال العسكري (ت: ٣٩٥هـ)، رحمه الله: «المقدَّم إذا أُخِّر، والمؤخَّر إذا قُدِّم، بَطل نظامُ التعليم، وضلَّت مقدِّمات الأمور، فأدّى المتعلّمَ ذلك، وإن اجتهد، إلى البعد والتأخُّر، وعلى قدْر الأساس يكون البناء»[١].

وقال الماوَردي (ت: ٤٥٠هـ)، رحمه الله: «اعلم أنّ للعلوم أوائلَ تؤدي إلى أواخرها، ومداخل تفضي إلى حقائقها. فليبتدئ طالب العلم بأوائلها لينتهي إلى أواخرها، وبمداخلها لتفضي إلى حقائقها. ولا يطلب الآخِر قبل الأول، ولا الحقيقة قبل المدخل. فلا يدرك الآخِر ولا يعرف الحقيقة؛ لأنّ البناء على غير أُسٍّ لا يُبنى، والثمر من غير غرس لا يُجنى»[٢].

وقال الغزالي (ت: ٥٠٥هـ)، رحمه الله، في آداب المتعلّم: «الوظيفة السادسة: أن لا يخوض في فنون العلم دفعة، بل يراعي الترتيب، فيبدأ بالأهم فالأهم، ولا يخوض في فنّ حتى يستوفي الفنّ الذي قبله، فإنّ العلوم مرتبة ترتيباً ضرورياً، وبعضُها طريقٌ إلى بعض. والموفّق مراعي ذلك الترتيب والتدريج»[٣].

وقال ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، رحمه الله: «تقليل المحفوظ مع الدّوام أصلٌ عظيم. وألا يشرع في فنٍّ حتى يُحكِم ما قبله»[٤].

وقال ابن خلدون (ت: ٨٠٨هـ)، رحمه الله: «النّظر في القرآن والحديث لا بدّ أن تتقدّمُه العلوم اللّسانيّة؛ لأنّه متوقّفٌ عليها»[٥].

وقال الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، رحمه الله: «ما اشتغل بالمقاصد قبل المبادئ إلا المتعلّم الأهوج»[٦].

وفي ضوء قاعدة تجنُّب التخليط هذه، ومُراعاة الترتيب، التي تكاد تُجمع عليها أدبيّات التعليم في تراثنا[٧]، ينبغي عند تصميم الخطط الدّراسية، أخذ هذه القاعدة بعين الاعتبار، وحمْلها على محمل

---

(١) أبو هلال العسكري، **الحث على طلب العلم والاجتهاد في جمعه**، ص٤٩.

(٢) الماوردي، **أدب الدنيا والدين**، ص٤٨.

(٣) الغزالي، **ميزان العمل**، ص: ٣٤٨.

(٤) ابن الجوزي، **صيد الخاطر**، ص١٩٢.

(٥) ابن خلدون، **تاريخ ابن خلدون**، (١/ ٥٥٠).

(٦) الشوكاني، **وبل الغمام**، (٤٩/١).

(٧) تنبَّه الغربيُّون لهذا الأمر مؤخّراً، فانتشر في الولايات المتَّحدة في أوائل التسعينيات من القرن الماضي نوعٌ خاصّ من جدولة الدّروس يُسمى الجدولة الفردية Block Scheduling، وهو يقوم على فكرة منع تدريس علمين في وقت واحد، (One Course at a Time) وذكروا من فوائد هذه الطريقة، زيادة تركيز الطالب، زيادة التفاعل مع المعلِّم، زيادة في التحصيل

=

الجدّ، وإن لم يمكن التطبيق الكامل لها لظروف قاهرة، أو مرحليّة، فلا أقلّ من التطبيق الجزئي، وذلك بتخفيف أصناف العلم التي تُعطى للطالب في وقت واحد بالقدْر الممكن، والانتباه إلى الترتيب بين العلوم.

فمثلاً، من المقترح في ظلِّ نظام التدريس الفصلي والساعات المعتمدة أن لا تُجزَّأ العلوم وتوزّع على الفصول في كلّ فصل ثلاث ساعات، كما هو الشائع في كثير من الكليات الشرعية الآن، بل أن يُخصَّص للمقرّر الواحد ستّ ساعات معتمدة في الفصل الواحد أو تسع، فيدرس الطالب في العلم الواحد كلّ يوم ساعة أو ساعة ونصف، وبذلك تقلّ أنواع العلوم التي يتلقاها الطالب في الفصل الواحد إلى النِّصف أو أكثر. فمثلا بدل أن يدرس الطالب علم أصول الفقه مجزّءاً على أربع فصول بواقع ثلاث ساعات كلَّ فصل، يدرسه في فصلين، بواقع ست ساعات في كل فصل، أو حتى في فصل واحد بواقع عشر ساعات، وهكذا التفسير والحديث والفقه وغيرها.

ومن حَسَنات هذه الطريقة أنها تيسِّر على واضعي خطط البرامج الدراسية تقديم دراسة علوم الآلة كالعلوم اللغوية، وعلم مصطلح الحديث، وعلم أصول الفقه، وعلم التجويد، على علوم الغاية من تفسير وحديث وفقه، فينتهي الطالب من علوم الآلة في السنتين الأوليين ثم ينتقل إلى علوم الغاية في السنتين الأخريين. والواقع الآن في كثير من البرامج الشرعية خلط تدريس علوم الآلة، كعلوم الحديث وأصول الفقه، بعلوم الغاية من فقه وحديث وتفسير.

ومن المقترح هنا أيضاً للتكيُّف مع قِصَر الفصول الدراسية زمنياً في الأنظمة الجامعية، مقارنةً بالحجم الواسع للعلوم الشرعية، أن يُقتصر في تدريس كلّ علمٍ من العلوم على القواعد الكبرى لهذا العلم واصطلاحاته ومبانيه وطُرُق تطبيق القواعد وتنزيلها، دون توسُّع يُذكر في التفاصيل والفروع، التي

=

والدرجات، انخفاض في نسب التغيب، سيطرة أكبر للطالب على الواجبات، وغيرها. ومع هذا فالدراسات التربوية بعد ذلك لم تعط نتائج كبيرة في جدوى هذا النَّمط من ترتيب الدروس، وبعضها ذكر له بعض السلبيات في تدريس بعض العلوم كاللغات الأجنبية، والموسيقى؛ ولذلك فإنَّ عدد مؤسسات التعليم العالي التي تتبنى هذا النَّمط من ترتيب الدروس أقلّ بكثير من تلك التي لا تسير عليه (يُنظر: http://www.planetbauer.com/colleges.htm). وعند التأمُّل، فإنَّ معظم السَّلبيات التي تذكرها بعض الدراسات لهذا النَّمط من ترتيب الدروس راجع إلى موادّ بعينها، هي المواد التطبيقية التي تحتاج إلى تمرن دائم لفترات طويلة حتى الوصول لمرحلة الاتقان، وراجع أيضاً إلى نسبة أقل في القدرة على استرجاع المعلومات بعد فترة من الزمن مقارنة بالتدريس بالنمط الشائع حالياً، وهو الذي تتزاحم فيه العلوم. وهذه السلبيات لا تحصل في النظام التعليمي الذي دعا له علماؤنا من قبل، والسّبب أنّهم نصُّوا على طريقة إعطاء العلم في ثلاثة تكرارات متباعدة كما سنراه فيما بعد. وهذا التكرار يعزز التذكر على نحو ملحوظ. والثاني أنهم ذكروا أن الانتقال من علم إلى آخر لا يكون محصوراً بوقت، بل بعد أن يُحكِم الطالب العلم السابق ويتقنه، أي أن يكون النجاح فيه بدرجة عالية قريبة من التمام، على طريقة ما يُسمّى في علوم التربية بـ التعليم حتى الإحكام (Mastery learning). وهي طريقة أثبتت نجاعة كبيرة ونتائج مذهلة وإن كانت ذات تكلفة مرتفعة نسبياً. ينظر في الجدولة الفردية والتعليم حتى الإحكام: موقع وكيبيديا:

http://en.wikipedia.org/wiki/Mastery_learning، http://en.wikipedia.org/wiki/Block_scheduling، كما يُنظر:

Lindsay. Jeff. (2005). *The Case against Block Scheduling* .http://www.JeffLindsay.com/Block3.shtml. Retrieved on 1 April 2014.

يجب أن تُترك للطالب كي يتعلّمها بنفسه، مع متابعته في ذلك، ووضع خطّة إرشادية له، وامتحانه فيها بعد ذلك.

وبهذا ينقسم المنهج في كلِّ مقرّر إلى جزئين: جزء أساس يشتمل على أصول العلم. وهذا يتولّى المعلِّم عرضَه، وتمرينَ الطالب على تطبيق قواعده، وجزء فرعيّ توسُّعيٌّ يتولاه الطالب بنفسه، مع امتحان الطالب في نهاية المقرّر في الجزئين كليهما. وهذا فضلاً عن تعزيزه وزيادته للجانب المعرفي لدى الطالب، فإنَّه يعوِّده على القراءة المركَّزة، وهي مهارة يفتقدها كثيرٌ من طلبة العلم للأسف الشديد. قال الشيخ ابن باديس (ت: ١٣٥٩هـ)، رحمه الله:

«فهم قواعد العلم وتطبيقها حتى تحصل ملكة استعمالها، هذا هو المقصود من الدّرس على الشيوخ، فأمّا توسيع دائرة الفهم والاطّلاع فإنّما يَتوصَّل إليها الطالب بنفسه بمطالعته للكتب ومزاولته للتّقرير والتّحرير. ثم إنّ الدروس إنّما تحصل فيها قواعد بعض العلوم، وتبقى فنونٌ كثيرة من فنون العلم يصل إليها الطالب بمطالعته بنفسه وحدَه، أو مع بعض رفاقه، فلا ينتهي من مدّة دراسته العلمية في الدروس إلا وقد اتّسع نطاق معلوماته بفنون كثيرة. ونرى الطلاب اليوم في أكبر المعاهد - كالزيتونة - لا يخرج الطالب عن كتبه الدّراسيّة إلى مطالعة شيء بنفسه مِمّا يكسبه علماً أو خبرةً بالحياة، فيخرج الطالب بعد تحصيل الشهادة وهو غريب عن الحياة. فعلى الطّلبة والمتولِّين أمر الطّلبة أن يسيروا على خطّة التحصيل الدَّرسي، والتحصيل النَّفسي، ليقتصدوا في الوقت ويتّسعوا في العلم، ويوسِّعوا نطاق التفكير»[١].

العيب الثالث: إهمال مبدأ التدرُّج من الجملة إلى التفاصيل في الخطط الدراسية:

والمقصود بذلك أنّ نظام تجزئة العلم الواحد وتوزيعه على الفصول بحسب ما يفرضه النّظام الفصلي والساعات المعتمدة، يجعل مُعدِّي البرامج والخطط الدّراسية يعمدون إلى تقسيم العلم أُفُقياً، فمثلاً يقسِّمون أصول الفقه إلى ثلاثة مقرّرات أو أربعة، في المقرّر الأول يدرس الطالب مقدّمات العلم مع مباحث الحكم الشرعي، وفي المقرر الثاني يدرس مباحث الأدلّة، وفي الثالث يدرس مباحث الألفاظ والدلالات، وفي الرابع يدرس مباحث الاجتهاد. وهكذا في الفقه: يدرس العبادات ثم المعاملات ثم المناكحات ثم العقوبات. ومحتوى هذه المقرّرات يكون في الغالب كتاباً واحداً، من المستوى المتوسط غالباً، يجري توزيعه وتقسيمه على ثلاثة أو أربعة أقسام. وهذه الطريقة من أسقم طُرق التعليم؛ لأنّها تُغفِل مبدئين أساسين في تكوين الملكة العلمية لدى الطالب في العلم الذي هو بصدد دراسته:

أحدهما: مبدأ تقديم كلّيات العلم وأساسياته في التعلّم على جزئياته.

---

(١) الطالبي: عمّار، **ابن باديس: حياته وآثاره**، (٢٠٣/٤).

والآخر: مبدأ تَكرار عرض مسائل العلم، وربط مبادئه بغاياته، وأصوله بفروعه.

ولذلك فهذه «الطريقة الأفقية» مخالفةٌ تماماً لكلّ ما درج عليه علماؤنا السابقون، ولِما أرشد إليه أكابر التربويين منهم. فالمعهود عند أهل أيِّ علمٍ من العلوم، قديماً وحديثاً، تقسيم الكتب التعليمية فيه إلى ثلاث مراتب أو ربَّما أكثر: وجيزة ومتوسّطة وموسّعة. ولا يبدؤون مع الطالب بالموسّع ولا المتوسّط بل بالوجيز، حتى يحصل له تصوُّرٌ كلّيٌّ للعلم الذي يدرسه، يستولي فيه على أسس هذا العلم، وعُمَد مسائله وتقسيماته. ثم بعد أن يتقن هذه المرحلة يُرتقى به إلى مرحلةٍ أعلى بحيث تُكرَّر عليه نفس مسائل المرحلة السابقة مع توسُّعٍ بعض الشيء فيها: إمّا في ذكر مسائل تتفرّع عنها أو في الاستدلال لها، أو في ذكر الخلاف فيها. ثمّ في المرحلة الثالثة، تُكرّر مسائل المرحلة الثانية جميعها مع توسُّع أكبر: إمّا في ذكر التفاصيل أو في ذكر مناقشات الأدلّة ونحو ذلك. فالأمر كما قال الشيخ محمد بن عثمان الحنبلي، رحمه الله: «كلُّ كتاب يشتمل على مسائل ما دونه وزيادة، فحقِّق مسائل ما دونه لتوفِّر جَدّك على فهم الزيادة»(١).

والمعمول به حالياً في معظم الكلِّيات الشرعية، لا سيّما تلك التي تخضع لنظام التدريس الفصلي والساعات المعتمدة، هو حرق هذه المراحل، وجعلها مرحلة واحدة مسطَّحة أفقية، هي في الغالب المرحلة المتوسِّطة منها، مع تقطيع العلم الواحد أشلاءً، وتوزيع أشلائه تلك على أربع سنوات. ومن ثَمّ يتخرّج الطالب، وهو لم يُحط بكليّات أيّ علم من العلوم، لأنّه غرِق في تفاصيله منذ البداية قبل أن يستولي على مبانيه وعُمَد مسائله، ثم إنّه تعرّض لمسائله مرّة واحد فقط ولم تُكرّر عليه، ولو على نحو سريع، في أوقات متباعدة. فيكون ما حصَّله إنّما هو نُتَفٌ متفرّقة من أطراف العلم. فما أسرع ما يكون نسيانُها، وتفلُّتُها من ذاكرته، لعدم ترابطها في ذهنه في هيكل عامّ وصورة كلّية، ولأنّ مسائلها لم تكرّر عليه، مرّة بعد مرّة.

قال أبو عمر بن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ)، رحمه الله: «طلب العلم درجات ومناقل ورُتب لا ينبغي تعدّيها، ومن تعدّاها جملة فقد تعدّى سبيل السلف، رحمهم الله، ومن تعدّى سبيلهم عامداً ضلّ، ومن تعدّاه مجتهداً زلّ»(٢).

وقال الغزالي (ت: ٥٠٥هـ) رحمه الله: «كلُّ علم لا **يستولي** الطالب في ابتداء نظره على مجامعه ولا مبانيه فلا مطمع له في الظَّفر بأسراره ومباغيه»(٣).

وقال ابن خلدون (ت: ٨٠٨هـ)، رحمه الله، في فصلٍ عَنْون له بـ «وجه الصّواب في تعليم العلوم وطريق إفادته»:

> «اعلم أنّ تلقين العلوم للمتعلّمين إنّما يكون مفيداً إذا كان على التّدريج شيئاً فشيئاً، وقليلاً قليلاً، يُلقي عليه أوّلا مسائل من كلّ باب من الفنّ هي

---

(١) ابن بدران، **المدخل إلى مذهب الإمام أحمد**، ص٤٨٨.
(٢) ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، (٢/ ١١٢٩).
(٣) الغزالي، **المستصفى**، ص٤.

أصول ذلك الباب. ويقرّب له في شرحها على سبيل الإجمال، ويُراعي في ذلك قوّة عقله واستعداده لقبول ما يَرِدُ عليه حتّى ينتهي إلى آخر الفنّ، وعند ذلك يحصل له ملكةٌ في ذلك العلم إلّا أنّها جزئيّة وضعيفة. وغايتها أنّها هيّأته لفهم الفنّ وتحصيل مسائله. ثمّ يرجع به إلى الفنّ ثانية فيرفعه في التّلقين عن تلك الرّتبة إلى أعلى منها، ويستوفي الشّرح والبيان، ويخرج عن الإجمال، ويذكر له ما هنالك من الخلاف ووجهه، إلى أن ينتهي إلى آخر الفنّ فتجود ملكتُه. ثمّ يرجع به وقد شدّ فلا يترك عويصاً ولا مهمّاً ولا مغلقاً إلّا وضّحه وفتح له مُقفله، فيخلص من الفنّ وقد استولى على ملكته. هذا وجه التّعليم المفيد وهو كما رأيت إنّما يحصل في ثلاثة تَكرارات»[١].

وقال بدر الدين الحلبي (١٣٢٤هـ/١٩٠٦م)، رحمه الله:

«من لم يُراجع العلم ثلاث مرات قلَّ أن يحصل عنده من الملكة والاستعداد ما يهيِّئُه للتعليم والإفادة. وفي قيامه ذلك المقام، قبل تحصيل ذلك الاستعداد، الطامّةُ الكبرى»[٢]. وقال: «المتعلِّم، أوَّلَ تعلُّمه، يكون عاجزاً عن تعلّم أصغر الجمل وأظهرها إلا على سبيل الإجمال والتقريب بالعبارات الصّريحة، والإشارات الحسِّية، ثمّ لا يزال الاستعداد يتدرّج فيه قليلاً قليلاً بمعاودة النَّظر في قواعد العلم وتكرُّرها عليه، مرّةً بعد مرّة، والانتقال فيها من التقريب والإجمال إلى الشّرح والتفصيل، ثمّ إلى الإحاطة والاستيعاب حتى تتمّ الملكة، ويكمل الاستعداد. وإذا أُلقيت عليه الغايات في البدايات، وهو عاجزٌ عن الفهم بعيدٌ عن الاستعداد، كلَّ ذهنه عنها، وعَجَز عن قبولها، فانصرف عن العلم»[٣].

وتطبيق هذه «الطّريقة العمودية» في التدريس، بدلاً من «الطّريقة الأفقية» الرائجة حاليّاً، ربّما لا يتناسب تماماً مع نظام التدريس الفصلي والساعات المعتمدة، المعمول به في كثير من الجامعات؛ لأنّ هذا النّظام يقرّر مدّة ثابتة لكل مقرّر تنتهي بانتهاء الفصل الدراسي، و«الطريقة العمودية» قد تتفاوت فيها مُدَد التدريس، إذ المرحلة الأولى التي تُدرّس فيها مباني العلم ومسائله الكلية، ربما تكون أقصر من مدّة التدريس في المرحلة الثانية، وهذه بدورها أقصر من المرحلة الثالثة. لكن ما لا يُدرك كلُّه لا يُترك جلُّه، والمهم هنا الذي لا ينبغي التهاون فيه أنّ المستوى الأول في كلّ علم الذي يضمّ بُنيتَه وعُمَد مسائله ينبغي أن يُقدَّم في التعليم، كيفما كان، ولا بدّ أن يُمتحن الطلاب فيه ليُتأكّد من **إحكامهم** إيّاه قبل الانتقال بهم إلى المستوى الثاني، والمستوى الثاني لا بدّ أن يشتمل من جديد على مسائل المستوى الأول وزيادة. فلا أقلّ من هذين التَّكرارين لتطبيق هذه الطّريقة.

---

(١) ابن خلدون، **تاريخ ابن خلدون**، (١/ ٧٣٤).
(٢) الحلبي، **التعليم والإرشاد**، ص٢٣٢.
(٣) الحلبي، **التعليم والإرشاد**، ص٢٣٤.

العيب الرابع: الاعتماد على أسلوب التلقين في أكثر وقت الدرس:

لست من مناهضي أسلوب التلقين والمحاضرة في التدريس بالمطلق، ولكنّي من مناهضي الإكثار من الاعتماد على ذلك، كما هو الواقع في كثير من كلّيات الدراسات الشرعية.

يكاد يكون هناك شبه إجماع بين التربويين في هذه الأعصار، وهو الحقّ إن شاء الله، على أنّ التعلُّم النَّشِط الذي يُدمَج فيه الطالب في عملية التعلُّم أكثر جدوى، وأعظم ثمرة، من حيث استيعاب الطالب للعلم، وقدرته على الاحتفاظ به واسترجاعه، من التعلُّم السَّلبي الذي يقف فيه الطالب موقف المتلقِّي والمتفرِّج.

نعم يتفوّق أسلوب المحاضرة على أساليب التعلّم النّشِط بأنه يُمَكِّن المحاضر من تغطية قدرٍ أكبر من المحتوى العلمي في وقتٍ أقلّ، بينما تستغرق أساليب التعلّم النّشط وقتاً أطول لتغطية محتوى تعليميًّ أقلّ. ولهذا فالخير، في نظري، يكون بالجمع والموازنة بين الأسلوبين.

وطبيعةُ المحتوى، ونوعيّة الطّلبة، ربّما يُمليان على الأستاذ أيّ أسلوب يستخدم أكثر من الآخر، فالمحتوى النّظري السّهل والطالب الذكي لا يضرُّهما الإكثار من أسلوب المحاضرة، والمحتوى الصَّعب أو التطبيقي والطالب الضّعيف يناسبهما الإكثار من أساليب التعلُّم النَّشط.

ومع هذا، ومهما يكن المحتوى والطلبة، فينبغي أن لا يزيد التلقين المتواصل عن عشر دقائق أو نحوها، وبعد ذلك لا بدّ من إحداث تغيير، وإدماج للطالب من جديد في الدّرس، إمّا عن طريق طرح سؤال عامّ يستدعي التفكير، مع منح الطّلبة الوقت الكافي للتفكير في إجابته، أفراداً أو جماعات، أو عن طريق تكليفهم، فردياً أو جماعياً، بالقيام بنشاطٍ كتابي قصير، أعدّه الأستاذ سابقاً، يُسهم في تعزيز فهم الطالب لمحتوى الدرس، أو غير ذلك من الأساليب التي يذكرها التربويون.

والفكرة هاهنا، هي عدم الوصول بالطالب إلى **حدّ الملل**، وشرود الذهن؛ لأنّه إن ملّ لم يستوعب بل ربّما كَرِه العلم، بل والأستاذَ نفسه، فعاد التدريس بنقيض ما يُراد منه، لأنّ القلوب إذا أُكرهت عَمِيت كما قيل. وقد صحَّ عن المصطفى، صلى الله عليه وسلم، قوله: «**يا أيّها الناس، خذوا من الأعمال ما تطيقون، فإنّ الله لا يملّ حتى تملّوا**»[١]، وهذا، وإن كان وارداً في العبادة، فإنّ طلب العلم الديني من أشرف العبادات، بل فضَّله كثيرون على النوافل بأجمعها حتى الجهاد في سبيل الله[٢].

وعن عبد الله مسعود، رضي الله عنه، قال: «حدِّثِ القوم ما أقبلت عليك قلوبُهم، فإذا انصرفت قلوبُهم فلا تحدِّثهم، قيل له: ما علامة ذلك؟ قال: إذا حدّقوك بأبصارهم، فإذا تثاءبوا، واتّكأ بعضهم على بعض فقد انصرفت قلوبهم فلا تحدّثهم»[٣]. وقال: «إن للقلوب نشاطاً وإقبالاً، وإنّ لها

---

(١) متفق عليه من حديث عائشة، رضي الله عنها، البخاري، **الصحيح**، (٧/١٥٥)، ومسلم، **الصحيح**، (١/٤٥٠).
(٢) يُنظر: باب بعنوان "تفضيل العلم على العبادة". ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، (١/ ٩٩).
(٣) الخطيب لبغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، (١/ ٣٣٠).

تولية وإدباراً، فحدِّثوا النَّاس ما أقبلوا عليكم»(١).

وعن أبي خلدة قال: «سمعت أبا العالية، يقول: حدِّث القوم ما حَمَلوا»، قال: «قلتُ: ما "ما حملوا"؟ قال: ما نشطوا»(٢).

وفي وصية الشافعي لمعلّم ولد الخليفة: «ليكن أوّلُ ما تبدأ به من إصلاح أولاد أمير المؤمنين إصلاحَ نفسك؛ فإنّ أعينهم معقودةٌ بعينك، فالحَسَن عندهم ما تستحسنه والقبيح عندهم ما تركته. علّمهم كتاب الله، **ولا تكرههم عليه فيملُّوه**، ولا تتركهم منه فيهجروه، ثمّ روِّهم من الشعر أعفّه، ومن الحديث أشرفه، ولا تخرجنّهم من علمٍ إلى غيره حتى يُحكموه، فإنَّ ازدحام الكلام في السّمع مَضلّة للفهم»(٣).

العيب الخامس: التركيز على الحفظ على حساب المهارات العقليّة الأعلى:

لا ينبغي أن يُختلف في أهميّة الحفظ لطالب العلم الشرعي، لأنّ هذا العلم نقليٌ في الأساس، يعتمد على نصوص الكتاب والسنّة، ولا يحصل التمكُّن فيه، والملكة بفقهِه، حتى تكون كثيرٌ من هذه النّصوص من المتعلّم على بال، قابعةً في صدره، وحاضراً معظمُها على طَرَف لسانه، ولا يُكتفى في ذلك بكونها في الصُّحُف؛ لأنّه إن لم يحفظها، ولو بالمعنى على الأقل، لم يتفطّن لها عند نزول الواقعات وحصول المناسبات التي يُحتاج إلى تطبيقها عليها؛ لأنّه ناسٍ لها أو غيرُ دارٍ بوجودها، هذا فضلاً عن أنَّ معرفته بمرامي الشارع ومقاصده تحتاج إلى الإحاطة بكثير من النّصوص وعلَلِها المنصوصة والمفهومة.

ولذلك قال تعالى في شأن القرآن: {بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ}. [العنكبوت: ٤٩]، فَذَكر بأنّه في صدور العلماء لا في صُحُفهم. وقال في شأن قومٍ آخرين يكتفون بما في الكتب دون حفظٍ وعقل وعمل: {كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا}. [الجمعة: ٥]. وكثُر حثّ النبي، صلى الله عليه وسلم، على حفظ القرآن وتعهُّده، مع أمره بكتابته، فلو كانت الكتابة تكفي لاجتزأ بها.

وقال في شأن حفظ الحديث: «نضَّر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلّغها، فربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه»(٤). فدعا للحافظ الذي يَعي ما يحفظ. وقال أبو زيد الأنصاري، رضي الله عنه: «صلّى بنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الفجر، وصعد المنبر فخطبنا حتى حضرت الظهر، فنزل فصلّى، ثم صعد المنبر، فخطبنا حتى حضرت العصر، ثم نزل فصلّى، ثم صعد المنبر، فخطبنا حتى غربت الشمس، فأخبرنا بما كان وبما هو كائن، **فأعلمُنا أحفظُنا**»(٥). وكره جماعة من السَّلف

---

(١) الخطيب لبغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، (١/ ٣٣٠).

(٢) الخطيب لبغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، (١/ ٣٣١).

(٣) أبو نعيم، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، (٩/ ١٤٧). ويُنظر: ابن قتيبة، **عيون الأخبار**، (١٨٢/٢)، والجاحظ، **البيان والتبيين**، (٤٨/٢)، وابن عساكر، **تاريخ دمشق**، (٢٧١/٣٨).

(٤) أخرجه أصحاب السنن من حديث ابن مسعود، رضي الله عنه وغيره. قال الترمذي: حسن صحيح. وصححه الألباني.

(٥) مسلم، **الصحيح**، (٤/ ٢٢١٧).

كتابة العلم لا لشيء إلا لأنّ ذلك يُقلّل الحفظ. وتراثنا التربوي حافلٌ بذكر أهميّة الحفظ وضرورته لطالب العلم، وأنّه لا تغني عنه الكتابة فلا نطوّل في سرد ذلك.

والعلوم الدينية في هذا تخالف العلوم الدّنيوية؛ لأنّ هذه الأخيرة، كما قلنا في مقدّمة هذا البحث، تعتمد في أكثرها على التعقّل والتجريب والتطبيق، لذلك لا يجدي الحفظ في تحصيلها إلا قليلاً. أمّا العلوم الدّينية، ومثلها اللّغة والتاريخ، فالحفظ ضروريٌ فيها؛ لأنّها قائمة على النّقل، ولا تحصل الملكة فيها إلا بالتمكّن من محتواها المنقول، ثمّ استثماره والبناء عليه. قال ابن خلدون (ت: ٨٠٨هـ)، رحمه الله، في شأن تحصيل الملكة العلمية في اللّغة العربية: «إنّ حصول ملكة اللّسان العربيّ إنّما هو بكثرة الحفظ من كلام العرب حتّى يرتسم في خياله المنوال الّذي نسجوا عليه تراكيبهم فينسج هو عليه، ويتنزّل بذلك منزلة من نشأ معهم، وخالط عباراتهم في كلامهم حتّى حصلت له الملكة المستقرّة في العبارة عن المقاصد على نحو كلامهم»[١]. قلتُ: وكذلك لا تحصل الملكة في العلوم الدينية الغائية إلا لمن حفظ كثيراً من النصوص الشرعية، وتدبَّرها، وتأمّل كلام الفقهاء والمفسّرين في فهمها، ثم نسج على منوالهم.

وعليه، فإذا كان الحفظ عديم الأهميّة أو قليلها في العلوم الدنيوية، فهو ليس كذلك في العلوم الدينية. ويُخطئ من يسوّى بين العلوم النّقليّة والعلوم العقليّة والتجريبيّة في هذا الشأن، كما يفعله كثيرٌ من المعاصرين الذين اعتادوا النّقل عن الغربيين دون تمحيص وتمييز.

ورغم أهميّة الحفظ هذه، فإنَّ فهم المحفوظ على اختلاف مراتب الفهم من سطحيٍ ومتوسّط وعميق، مع ما يتبع ذلك من ممارسةٍ وتطبيقٍ للقواعد المتعلَّمة، أو تحليلٍ للمحتوى المفهوم وتقييمه، أو البناء عليه والإبداع فيه، أهمّ من الحفظ بكثير. ولذلك فإنّ المستهجن والمرفوض في كلّيات الدراسات الشرعية ليس هو مجرد تطلُّبها للحفظ والاستظهار في تدريس المقرّرات، وإنّما تركيز كثيرٍ منها على ذلك فقط مع الاكتفاء بدرجة سطحيّة من الفهم والتصوّر، ومن ثَمَّ تهميش تنمية القدرات العقلية الأعلى للمتعلِّم كالتطبيق والتحليل والتقييم والإبداع. وهذا ليس هو ما أراده الله، تعالى، لكتابه ودينه الذي أمر باتّباعه.

قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾. [التوبة: ١٢٢]. والتفقّه هو التّفهُّم والتدبُّر والتعمُّق لا مجرّد الحفظ.

وقال تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾. [ص: ٢٩]. فذكر أنّ الغاية من الإنزال هي التدبُّر وتذكر أولي العقول.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]، فالمطلوب هو زيادة العلم بالقرآن لا مجرّد تحريك اللسان به.

---

(١) ابن خلدون، **تاريخ ابن خلدون**، (١/ ٧٧٤)

وقال تعالى: {وَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ}. [سبأ: ٤٤]، وقال، تعالى: {أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ}. [القلم: ٣٧]. وقال صلى الله عليه وسلم: «ما اجتمع قومٌ في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله، ويتدارسونه بينهم، إلا نزلت عليهم السكينة، وغشيتهم الرحمة، وحفّتهم الملائكة، وذكرهم الله عزّ وجل فيمن عنده»[١]، فذكر الدّراسة، وهي التفقّه، وربط الفضل بالتلاوة والمدارسة معاً، لا بمجرّد التلاوة.

وعن أبي جحيفة، رحمه الله، قال: «قلتُ لعلي، رضي الله عنه: هل عندكم شيءٌ من الوحي إلا ما في كتاب الله؟ قال: لا والذي فَلَق الحبّة، وبرأ النّسمة، ما أعلمه إلا فهماً يعطيه الله رجلاً في القرآن...»[٢]. وعن علي، رضي الله عنه، قال: «لا خير في عبادة ليس فيها تفقُّه، ولا علم ليس فيه تفهُّم، ولا قراءة ليس فيها تدبُّر»[٣].

وعن حذيفة بن اليمان، رضي الله عنه، قال في ضمن حديث طويل: «كنتُ قد أُعطيتُ في القرآن فهماً»[٤].

وقالت عائشة، رضي الله عنها: «ما كان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يسرد الحديث كسردكم، إنّما كان حديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فصْلاً تفقهُهُ القلوب»[٥].

وقال الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، رحمه الله: «العلم هو الفهم والدّراية، وليس بالإكثار والتوسُّع في الرواية»[٦].

وقال ابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ)، رحمه الله: «والذي عليه جماعة فقهاء المسلمين وعلمائهم ذمُّ الإكثار دون تفقّه ولا تدبّر»[٧].

وقال ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، رحمه الله: «أقلُّ موجود في النّاس الفَهم والغوص على دقائق المعاني»[٨].

وقال الزرنوجي (ت: بعد ٥٩٣هـ)، رحمه الله: «وينبغي أن يجتهد في الفهم عن الأستاذ بالتأمُّل وبالتفكّر وكثرة التَّكرار... قيل: حفظ حرفين خيرٌ من سماع وِقْرين، وفهم حرفين خيرٌ من حفظ سطرين.... وإذا تهاون في الفهم ولم يجتهد مرّة أو مرّتين يعتاد ذلك فلا يفهم الكلام اليسير، فينبغي أن

---

(١) مسلم، **الصحيح**، (٤/ ٢٠٧٤). وأحمد، **المسند**، (١٢/ ٣٩٣).
(٢) البخاري، **الصحيح**، (٤/ ٦٩).
(٣) ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، (٢/ ٨١١).
(٤) معمر بن راشد، **جامع معمر بن راشد**، (١١/ ٣٤٢).
(٥) البيهقي، **المدخل للسنن الكبرى**، ص٣٥٥.
(٦) الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، (٢/ ١٧٤).
(٧) ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، (٢/ ١٠١٣).
(٨) ابن الجوزي، **صيد الخاطر**، ص٤٨٨.

لا يتهاون في الفهم بل يجتهد ويدعو الله ويتضرَّع إليه»[(١)].

وكبار علماء الأمّة، كالأئمة الأربعة، رحمهم الله، ومَن قبلَهم ومَن بعدَهم، رغم اتّساع محفوظهم، فإنّ ذلك لم يكن على حساب الفهم والإبداع والتحليل والتقييم، لا سيّما الفهم في النّصوص كتاباً وسنّة.

قال إسحق بن راهويه (ت: ٢٣٨هـ)، رحمه الله: «ذهبت أنا وأحمد بن حنبل إلى الشافعي بمكّة فسألته عن أشياء، فوجدتُّه فصيحاً حسن الأدب، فلمّا فارقناه أعلمني جماعةٌ من أهل الفهم بالقرآن أنّه كان أعلم النّاس في زمانه بمعاني القرآن، وأنّه قد أُوتي فيه فهماً، فلو كنتُ عرفتُه للزمتُه»[(٢)]. وقال أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، رحمه الله: «لولا الشافعي ما عرفنا فقه الحديث»[(٣)].

وقال ابن خلدون (ت: ٨٠٨هـ)، رحمه الله:

«الحِذْق في العلم والتّفنّن فيه والاستيلاء عليه إنّما هو بحصول ملكةٍ في الإحاطة بمبادئه وقواعده، والوقوف على مسائله، واستنباط فروعه من أصوله. وما لم تحصل هذه الملكة لم يكن الحِذْق في ذلك الفنّ المتناوَل حاصلاً. وهذه الملكة هي في غير الفهم والوعي. لأنّا نجد فهم المسألة الواحدة من الفنّ الواحد ووعيها مشتركا بين من شدا في ذلك الفنّ، وبين من هو مبتدئٌ فيه، وبين العاميّ الّذي لم يعرف علماً، وبين العالم النّحرير. والملكة إنّما هي للعالم أو الشّادي في الفنون دون من سواهما فدلّ على أنّ هذه الملكة غير الفهم والوعي. وأيسرُ طرق هذه الملكة **فَتقُ اللّسان بالمحاورة والمناظرة في المسائل العلميّة**، فهو الّذي يقرّب شأنها ويحصّل مرامها. فتجد طالب العلم منهم بعد ذهاب الكثير من أعمارهم في ملازمة المجالس العلميّة سكوتاً لا ينطقون ولا يفاوضون وعنايتهم بالحفظ أكثر من الحاجة. فلا يحصلون على طائل من ملكة التّصرّف في العلم والتّعليم. ثمّ بعد تحصيل من يرى منهم أنّه قد حَصّل تجد ملكته قاصرة في علمه إن فاوض أو ناظر أو علّم، وما أتاهم القصور إلّا من قِبَل التّعليم وانقطاع سنده. وإلّا فحفظُهم أبلغ من حفظ سواهم لشدّة عنايتهم به، وظنّهم أنّه المقصود من الملكة العلميّة، وليس كذلك. وممّا يشهد بذلك في المغرب أنّ المدّة المعيّنة لسكنى طلبة العلم بالمدارس عندهم ستّ عشرة سنة، وهي بتونس خمس سنين. وهذه المدّة بالمدارس على المتعارف هي أقلّ ما يتأتى فيها لطالب العلم حصول مبتغاه من الملكة العلميّة، أو اليأس من تحصيلها، فطال أمدُها في

---

(١) الزرنوجي، **تعليم المتعلم طريق التعلم**، ص٤١.

(٢) الشافعي، **مسند الشافعي**، مقدمة المحقق، ص٤.

(٣) الشافعي، **مسند الشافعي**، مقدمة المحقق، ص٤.

المغرب لهذه المدّة لأجل عسرها من قلّة الجودة في التّعليم خاصّة لا مِمّا سوى ذلك»[١].

وقال بدر الدين الحلبي (١٣٢٤هـ/١٩٠٦م)، رحمه الله:

«وتنحصر الأسباب في عدم نجاح المدارس النِّظاميّة في البلاد المشرقيّة في أمرين: أحدهما من قِبل المعلّمين، والآخر من قِبل التلامذة. أمّا الذي من قِبل المعلّمين فهو اكتفاؤهم من التلامذة بحفظ مَسائل الكتب التي يُقرئونهم إيّاها، بحيث إذا سُئلوا عنها أجابوا بلفظ الكتاب من غير زيادة ولا نقصان، بدون نظر منهم فيما إذا كان في وُسْع هؤلاء التلامذة تطبيق ما حفظوه من القواعد على الفروع الجزئية، والانتفاع به عند مَسيس الحاجة أو لا. والأمر الثاني: اكتفاء التلامذة من أنفسهم بهذا المقدار، فإنّ الطالب إذا دخل المدرسة لم يكن همُّه إلا الحصول على الشهادة، سواء حصل منها ما ينتفع به بعد خروجه أو لا، فهو يبذل جهده في حفظ نصوص الكتب حتى إذا سُئل عنها أجاب، وإن لم يفقه لها معنى، ولا أمكنه أن يستفيد منها الفائدة التي من أجلها دُوّن الفنّ وأُلِّف الكتاب»[٢].

وقال المنفلوطي (ت: ١٣٤٣هـ)، رحمه الله:

«العلم علمان، علمٌ محفوظ وعلمٌ مفهوم، أمّا العلم المحفوظ فيستوي صاحبُه فيه مع الكتاب المرقوم، ولا فرق بين أن تسمع من الحافظ كلمةً، أو تقرأ في الكتاب صفحة... أمّا العلم المفهوم فهو الواسطة التي إذا جمع المتعّلِم بينها وبين علوّ الهمّة طار إلى المجد بجناحين، وكان له سبيلٌ مختصر إلى منزلة العظماء ودرجة النابغين». قال: «فإذا سمعت ذِكر العلم فاعلم أنّه العلم المفهوم لا المحفوظ، وإذا أردت أن تُلقِّبَ بالعالم فلا تُلقِّبْ به من يحفظ بل من يفهم ما يحفظ، وآيةُ فهم المعلوم تأثُّر العالم به، وظهوره في حركاته وسكناته، وترقرُقُه في شمائله ترقرق الصَّهباء في وجه شاربها، ولا تثق بالحافظ فيما ينقل إليك فربَّما مرَّ بالمعلوم مُحرَّفاً فأخذه على علّاته، وأقبح ما عرفنا من أطواره أنَّه يجمع في حافظته بين النقيض ونقيضه، والغثّ والثمين، والجيِّد والزائف، فكأنَّ ذاكرته حانوتُ عطّار اختلطت فيها الأدوية الشافية بالعقاقير السامّة»[٣].

ونخلص من هذا كلِّه إلى أنّ الحفظ في الدّراسات الشرعية رغم أهميته فليس مقصوداً

---

(١) ابن خلدون، **تاريخ ابن خلدون**، (١/ ٥٤٣).
(٢) الحلبي، **التعليم والإرشاد**، ص٧١.
(٣) المنفلوطي، **النظرات**، (١/ ٢٨٧).

لذاته، وإنّما لأنّه وسيلة للفهم والاستيلاء على أركان العلم وأطرافه ومنقولاته وتحصيل الملكة فيه.

وعلى هذا، وبالنّظر إلى قِصَر المدّة الدراسية في التعليم في المرحلة الجامعية فأرى أن يُقصر الحفظ فيها على اللبّ دون القشر، وعلى النّص الشرعي دون الرأي، وعلى الأصول دون الفروع، وأن يوجّه جُلّ الحفظ إلى علوم الغايات لا إلى علوم الآلات. ومن ذلك القرآن الكريم، وأشرف الحديث وأشهره. وقواعد الفقه ورؤوس مسائله الكبرى دون فروعها، وأمّا علوم الآلة كعلوم الحديث وأصول الفقه، فإنّ الحفظ للقواعد في هذه العلوم وحدَه لا يكاد يغني شيئاً، بل لا بدّ من ممارسة هذه القواعد والتركيز على التطبيق والمحاورة والمناظرة والمذاكرة دون الحفظ حتى يتولّد لدى المتعلم شيءٌ من الملكة فيها. نعم، لا غنى للمتعلّم عن حفظ المباني الكبرى لهذه العلوم وأهمّ اصطلاحاتها، ولعلّه يكفيه في ذلك حفظ أقصر متن للمبتدئين فيها، دون توسُّع في ذلك، ليوفّر حافظته وجُهده لحفظ الأصول في علوم الغاية كالتفسير والحديث والفقه، فإنّه من أشدّ الخلل في رَوْم التّعليم التشاغل بعلوم الآلة عن علوم الغاية التي هي مطمح النّظر، وخلاصة العلم، وميدان الفوائد؛ فمن الحماقة أن يتشاغل المحارب بصناعة سيفه وصقله وشحذه وتزيينه دون الذهاب به إلى المعترك، أو أن يتشاغل من أراد السّفر بصناعة المركب وتزيينه وملئه بالزاد والعتاد دون أن يخوض به في غمار البحر.

العيب السادس: خلوّ أكثر المقررات من محتوى روحي:

تتّصف كثيرٌ من المقرّرات في الدراسات الإسلامية بالجفاف الرّوحي، ويتقيَّد كثيرٌ من الأساتذة بالمحتوى الموصوف لهم في هذه المقرّرات، فلا يحاولون ترطيبها بمادّة روحية أو وَعْظية ترقى بمستوى المتعلّمين إيمانياً وخُلُقيّاً وروحياً. وهذا، بدوره، ينعكس على صفات المتعلّمين وأخلاقهم، فتجد كثيراً منهم لا يتميّز عن دارسي العلوم الدّنيوية بأدبٍ أو خلق أو عمل.

وهديُ السَّلف الكرام في التعليم لم يكن على هذا النّحو، فقد قَرَن الحقُّ، جلَّ شأنُه، التزكية مع التعليم في ثلاث آيات من كتابه:

فقال تعالى، حكاية عن إبراهيم عليه السلام: {رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}. [البقرة: ١٢٩].

وقال تعالى: {لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ}. [آل عمران: ١٦٤].

وقال تعالى: {هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ}. [الجمعة: ٢].

فمرةً قدَّم، سبحانه وتعالى، التزكية على التعليم، ومرةً قدَّم التعليم عليها. ولعلّ هذا إشارةٌ إلى أهميتها قبل التعليم، ومعه، وبعده، والله أعلم. والتزكية هي تطهير النُّفوس من رذائل الصّفات ومساوئ الأخلاق، لتصلح لاستقبال العلم والحكمة. فالتزكية تنقية، والتعليم تحلية، والتزكية طهارة، والتعليم عِمارة، والتزكية تهيئة والتعليم تنشئة. والتزكية إخلاء والتعليم بناء. ولم يكن هذان الأمران منفصلين

في عهود السلف إلى أن تمايزت العلوم فيما بعد فصار هناك شيخ لإقراء القرآن، وآخر للحديث، وثالث للفقه، ورابع للاعتقاد، وخامس للتربية والتصوّف...وهكذا. وهذا الفصل والتمايز كانت له إيجابياته وسلبياته.

وفي هذا الزمن فُقِد شيخ التربية في كلّيات الدّراسات الإسلامية إلا قليلا، فكان لا بدّ من تعويض هذا النّقص عن طريق تضمين جزءٍ تربوي روحي في كلّ مقرّر من المقرّرات، تخليصاً لها من آفة الجفاف، فضلا عن أنَّ للروحانيات أثراً بالغاً في الجانب المعرفي، يزيد بزيادتها وينقص بنقصانها.

ولا يكفي في ذلك، في نظري فرض، مقرّرٍ أو مقرّرين على الطلاب في التصوّف والأخلاق؛ لأن التزكية أهمّ من العلم نفسه، بل هي غايته وثمرته؛ إذ تُورث المتعلّم التقوى، وتصرف عنه الرياء، وتعلّمه الأدب، وتحفظ عليه عقله وذاكرته، وقد قال تعالى: {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ}. [فاطر: ٢٨]. ومقتضى ذلك أنّ من لم يخش الله تعالى فليس بعالم. ولذلك قال ابن مسعود، رضي الله عنه: «ليس العلم بكثرة الرواية، إنّما العلم خشية الله»(١)، أي ما يُوصِل إلى ذلك. وقال: «إنّي لأحسب أنّ الرجل ينسى العلم قد عَلِمه بالذنب يعمله»(٢). قال ابن رجب، رحمه الله: «وكلامُهم [أي السّلف] في هذا المعنى كثيرٌ جِدّا»(٣).

وقال ابن القيم (ت: ٧٥١هـ)، رحمه الله:

> «للمعاصي من الآثار القبيحة المذمومة، المضرّة بالقلب والبدن في الدّنيا والآخرة ما لا يعلمه إلا الله. فمنها: حرمان العلم، فإنّ العلم نورٌ يقذفه الله في القلب، والمعصية تطفئ ذلك النّور. ولمّا جلس الإمام الشافعي بين يدي مالك وقرأ عليه أعجبه ما رأى من وفور فطنته، وتوقّد ذكائه، وكمال فهمه، فقال: إنّي أرى الله قد ألقى على قلبك نوراً، فلا تطفئه بظلمة المعصية.
> وقال الشافعي رحمه الله:
> شكوتُ إلى وكيع سوء حفظي ... فأرشدني إلى ترك المعاصي
> وقال اعلم بأنّ العلم فضلٌ ... وفضل الله لا يُؤتاه عاصي»(٤).

وقال الغزالي (ت: ٥٠٥هـ)، رحمه الله:

> إنّ «الوظيفة الأولى» للمتعلّم هي «تقديم طهارة النّفس عن رذائل الأخلاق ومذموم الأوصاف؛ إذِ العلم عبادة القلب، وصلاة السرّ، وقُربة الباطن إلى الله تعالى. وكما لا تصحُّ الصلاة التي هي وظيفة الجوارح الظاهرة إلا بتطهير الظاهر عن الأحداث والأخباث، فكذلك لا تصحّ عبادة الباطن، وعمارة

---

(١) ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، (١/ ٧٥٩).
(٢) ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، (١/ ٦٧٥).
(٣) ابن رجب الحنبلي، **فضل علم السلف على الخلف**، **مجموع الرسائل**، (٢٦/٣).
(٤) ابن القيّم، **الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي**، ص٥٢.

القلب بالعلم، إلا بعد طهارته عن خبائث الأخلاق، وأنجاس الأوصاف»[١].

وقال الراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢هـ)، رحمه الله، فيما ينبغي على طالب العلم أن يتحرّاه: «أن يطهّر نفسه من رديء الأخلاق تطهيرَ الأرض للبذر من خبائث النّبات، وقد تَقَدّم أنّ الطاهر لا يسكن إلا بيتاً طاهراً، وأنّ الملائكة لا تدخل بيتًا فيه كلب»[٢].

وقال ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، رحمه الله:

«رأيت الاشتغال بالفقه وسماع الحديث لا يكاد يكفي في صلاح القلب؛ إلا أن يُمزج بالرّقائق، والنّظر في سير السّلف الصالحين. فأمّا مجرّد العلم بالحلال والحرام، فليس له كبير عملٍ في رقّة القلب؛ وإنّما ترقّ القلوب بذكر رقائق الأحاديث، وأخبار السّلف الصّالحين؛ لأنهم تناولوا مقصود النّقل، وخرجوا عن صور الأفعال المأمور بها إلى ذَوْق معانيها والمراد بها. وما أخبرتك بهذا إلا بعد معالجةٍ وذَوق، لأنّي وجدت جمهور المحدّثين وطلاب الحديث هِمّةَ أحدهم في الحديث العالي، وتكثير الأجزاء، وجمهورَ الفقهاء في علوم الجدل، وما يُغالِب به الخصم. وكيف يَرِقّ القلبُ مع هذه الأشياء؟!»[٣].

والحاصل هاهنا أنّ خريج الدّراسات الإسلامية ينبغي أن يتحلّى بقدر وافرٍ من التقوى والإخلاص والخلق الجميل، وأن لا يتّخِذ علمه مجرّد وسيلة لنيل حُطام الدنيا، من مالٍ أو جاه، وإلا كان ما يتعلّمه حجةً عليه لا له، وكان واحداً من «علماء السوء». ومن شرط البرامج والخطط الدراسية الناجحة أن تستهدف إخراج منتَجٍ جيّد، و«عالمُ السوء» ليس كذلك، بل هو خطرٌ وضرر على نفسه وعلى الآخرين. وعليه ينبغي أن يحظى موضوع التربية والتزكية بحظٍّ أكبر من الاهتمام، في هذه البرامج والخطط، على صعيد الأهداف وعلى صعيد الوسائل، وإلا كان ضررُ كلّيات الدراسات الشرعية على المتعلِّمين أنفسهم، وعلى المجتمع أكبرَ من نفعها. والله أعلم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

(١) الغزالي، **إحياء علوم الدين**، (١/ ٤٨).

(٢) الراغب الأصفهاني، **الذريعة الى مكارم الشريعة**، ص١٧٦.

(٣) ابن الجوزي، **صيد الخاطر**، ص٢٢٨.

الخاتمة والتوصيات

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله، ومن والاه، وبعد:

فقد تعرضت هذه الورقة لدراسة قضايا تربوية شتى تتعلق بأسباب ضعف خريجي الدراسات الإسلامية في الجامعات المختلفة، وخلصت إلى نتائج عديدة، أوجز أهمّها فيما يلي:

١. ظاهرة ضعف خريجي الدراسات الإسلامية باتت ظاهرةً واضحة ومقلقة إلى حدٍّ كبير، وهي استمرار للانحطاط العلمي الذي اعترى العلوم الدينية في الأعصار المتأخِّرة.

٢. رغم عدم الاعتراض من حيث المبدأ على الاستفادة من نواتج العلوم التربوية لدى الغرب واستعمالها في إصلاح التعليم الديني لدينا إلا أنّ هذا ينبغي أن يكون بحذر شديد، والأولى الرجوع قبل ذلك إلى التراث الإسلامي التربوي في هذا الخصوص، وذلك لوجود فروق جوهرية بين العلوم التي سيقت النظريات الغربية التربوية لدراسة كيفيّة تعليمها، وعلومنا الدينية من حيث الغاية والطبيعة.

٣. أهمُّ سببين لضعف خريجي كلّيات الدراسات الإسلامية هما: قلّة إقبال أذكياء الطّلبة على تعلُّم العلوم الشرعية، وسوء مناهج التعليم وطرق التدريس.

٤. قلة إقبال أذكياء الطلبة على دراسة العلوم الشرعية، ناجم عن ضعف اهتمام الدول الحديثة للمسلمين، ومجتمعاتهم، بدارسي هذه العلوم مادّياً ومعنوياً، مقارنة بدارسي التخصصات الدنيوية، مِمّا أدّى إلى نتيجتين مُرّتين: إحداهما: تردّي نوعية أكثر الطلبة الملتحقين بالدراسات الدينية من حيث الذكاء والاستعداد الفطري. والثانية: ضعف الرغبة الحقيقة أو انعدامها لدى أكثر هؤلاء الطلبة في دراسة العلم الشرعي.

٥. سوء مناهج التعليم وطرق التدريس في كثير من الكلّيات الشرعية، تجلّى في عدد من العيوب أهمها:

أ) ضعف الاهتمام بالقرآن الكريم حِفظاً وتدبّراً.

ب) تزاحم العلوم في خطط التدريس وبرامجه.

ج) إهمال مبدأ التدرُّج من الجملة إلى التفاصيل في الخطط الدراسية.

د) الاعتماد على أسلوب التلقين في أكثر وقت الدرس.

هـ) التركيز على الحفظ على حساب المهارات العقلية الأعلى.

و) خلوّ أكثر المقرّرات من محتوى روحي.

٦. وبالبناء على ما سبق فإنّ الباحث أوصى بجملة من الأمور:

أ) الرجوع إلى التراث التربوي الإسلامي على مرّ العصور في البحث عن طرق للنهوض بواقع التعليم الديني في زمننا الراهن.

ب) عمل المؤسسات التعليمية الدينية والأوقاف على تصيُّد أذكياء الطلبة في مراحل مبكّرة من أعمارهم، وتبنيهم وتشجيعهم وذويهم مادّياً ومعنوياً للالتحاق بسلك الدراسات الدينية.

ج) توفير الدول وظائف مجزية لخريجي الدراسات الدينية تنافس تلك التي تُخصّص لخريجي العلوم الدنيوية أو أفضل منها، وذلك لزيادة إقبال أذكياء الطلبة على هذه التخصُّصات.

د) زيادة الاهتمام بالقرآن الكريم، حفظاً وتفسيراً، في خطط التدريس وبرامجه في الكلّيّات الشرعية لجميع التخصُّصات الفرعية، ولا أقل من أن تُخصَّص مقرّرات سنة كاملة لحفظ القرآن الكريم وتفسيره.

هـ) تقليل عدد المقررات التي تُعطى للطالب في الفصل الواحد أو السنة الواحدة منعاً لتزاحم العلوم. والانتباه إلى تقديم علوم الآلة في البرامج والخطط على علوم الغاية. ويمكن عمل ذلك بزيادة عدد الساعات المعتمدة للمقرر الواحد نفسه في الفصل الدراسي.

و) تصميم المقرّرات في العلم الواحد على ثلاثة مستويات: مبتدئ ومتوسط ومتقدّم، بحيث يُتوسّع في تدريس العلم الواحد من الجملة إلى التفاصيل، أي بطريقة عمودية. وتجنُّب الطريقة الشائعة الآن في تصميم البرامج والخطط الدّراسية، وهي الطريقة الأفقية، التي يقسّم فيها مستوى واحد، هو المتوسط عادة، إلى أجزاء متساوية، ويوزع على عدّة فصول متباعدة.

ز) البعد عن أسلوب التلقين أو التقليل منه ما أمكن في التدريس، وإدماج الطالب في العَمليَّة التعلُّميّة في وقت الدّرس باستخدام أدوات التعلّم النّشِط.

ح) قصر المطالبة بالحفظ في المقررات على نصوص الكتاب والسنّة والقواعد والأصول والمباني الكلّية للعلوم الشرعية دون الإغراق في حفظ التفاصيل والفروع توفيراً لجهد المتعلِّم في الفهم والتطبيق والمقارنة والنّقد والاستنتاج وغيرها من المهارات العقلية العليا.

ط) التركيز على الارتقاء الروحي والخُلُقي بالمتعلِّم، بتخصيص جانب تربوي روحي في كل مقرّر في أيّ علم من العلوم الشرعية، بالإضافة للمقرّرات الخاصّة بالأخلاق والتربية الروحيّة.

المصادر والمراجع

- الآداب الشرعية والمنح المرعية، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج الراميني (ابن مفلح)، (د.ط)، (د.ت)، عالم الكتب، القاهرة.
- الإبداع العلمي، أحمد بن علي القرني، ط١، ١٤٢٨هـ، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.
- ابن باديس: حياته وآثاره، عبد الحميد محمد بن باديس، جمع ودراسة: عمّار الطالبي، ط١، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م، دار ومكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر.
- اتحاف السادة المتقين، محمد بن محمد الزبيدي، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت.
- أدب الدنيا والدين، علي بن محمد بن محمد الماوردي، (د.ط)، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- أدب الطلب ومنتهى الأدب، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: عبد الله يحيى السريحي، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، دار ابن حزم، بيروت.
- إحياء علوم الدين، محمد بن محمد بن محمد الغزالي، (د.ط)، (د.ت)، دار المعرفة، بيروت.
- إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد، محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري بن الأكفاني، تحقيق: عبد المنعم محمد عمر، (د.ط)، (د.ت)، دار الفكر العربي، القاهرة.
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البستي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الأخلاق والسير في مداواة النفوس، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، ط٢، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- الاقتصاد في الاعتقاد، محمد بن محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: عبد الله محمد الخليلي، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- أليس الصبح بقريب، محمد الطاهر بن عاشور، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، دار سحنون، تونس. ودار السلام، القاهرة.
- أمّيّة المتعلمين محمد مندور، مجلة الرسالة، مصر، العدد ٥٨٨، بتاريخ: ١٩٤٤/١٠/٩م.
- البيان والتبيين، عمرو بن بحر الجاحظ، ١٤٢٣هـ، دار ومكتبة الهلال، بيروت.
- تاريخ ابن خلدون (ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر)، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، تحقيق: خليل شحادة، ط٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، دار الفكر، بيروت.
- تاريخ دمشق، علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، دار الفكر، بيروت.
- تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم، بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني، (د.ت)، (د.ن).
- تعليم المتعلم طريق التعلم، برهان الدين أو برهان الإسلام الزرنوجي، تحقيق: عبد العزيز صقر، (د.ط)، ١٩٣١م، المطبعة الرحمانية، القاهرة.
- التعليم والإرشاد، محمد بدر الدين الحلبي، ط١، ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م، مطبعة السعادة، مصر.
- جامع بيان العلم وفضله، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية.

- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.
- جامع معمر (منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق)، معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط٢، ١٤٠٣هـ، المجلس العلمي، باكستان.
- الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي أو الداء والدواء، محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، دار المعرفة، المغرب.
- حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، حسن بن محمد بن محمود العطار، (د.ط)، (د.ت)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الحث على طلب العلم والاجتهاد في جمعه، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، تحقيق: مروان قباني، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، المكتب الإسلامي، بيروت.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أحمد بن عبد الله بن أحمد أبو نعيم الأصبهاني، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م، دار السعادة، مصر.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (د.ت)، دار الفكر، بيروت.
- الذريعة إلى مكارم الشريعة، الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، تحقيق: أبو اليزيد يزيد العجمي، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، دار السلام، القاهرة.
- الرسائل الأدبية، عمرو بن بحر الجاحظ، ط٢، ١٤٢٣هـ، دار ومكتبة الهلال، بيروت.
- الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، ط١، ١٣٥٨هـ/ ١٩٤٠م، مكتبة الحلبي، مصر.
- زغل العلم، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، مكتبة الصحوة الإسلامية، الكويت.
- الزهد والرقائق، عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المرْوزي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني بن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (د.ط)، (د.ت)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط)، (د.ت)، المكتبة العصرية، بيروت.
- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر، ط٢، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، محمد ناصر الدين الألباني، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، دار المعارف، الرياض.
- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط٣، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- شعب الإيمان، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م، مكتبة الرشد، الرياض.
- صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه)، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط١، ١٤٢٢هـ، دار طوق النجاة، بيروت.
- صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم)، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (د.ت)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- صيد الخاطر، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، تحقيق: حسن المساحي سويدان، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، دار القلم، دمشق.
- طبقات الحنابلة، محمد بن محمد بن أبي يعلى، تحقيق: محمد حامد الفقي، (د.ت)، دار المعرفة، بيروت.

- الطرق الحكمية، محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية، (د.ط)، (د.ت)، مكتبة دار البيان، بيروت.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (د.ط)، ١٣٧٩هـ، دار المعرفة، بيروت.
- فضائل القرآن، القاسم بن سلاّم بن عبد الله أبو عبيد، تحقيق: مروان العطية وآخرين، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، دار ابن كثير، دمشق - بيروت.
- فضائل الصحابة، أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الفقيه والمتفقه، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: عادل بن يوسف الغرازي، ط٢، ١٤٢١هـ، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية.
- عيون الأخبار، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب، محمد بن أحمد السفاريني، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، مؤسسة قرطبة، مصر.
- اللؤلؤ النظيم في روم التعلم والتعليم، زكريا بن محمد بن زكريا السنيكي الأنصاري، تحقيق: جميل عبد الله عويضة، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، مكتبة القدسي، القاهرة.
- مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، تحقيق: طلعت فؤاد الحلواني، ط٢، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، مصر.
- المجموع شرح المهذب، محيي الدين يحيى بن شرف النووي، (د.ط)، (د.ت)، دار الفكر، بيروت.
- مجموع الفتاوى، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية.
- مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر، محمد بن نصر بن الحجاج المروزي، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، حديث أكادمي، فيصل أباد - باكستان.
- المدخل إلى تنمية الأعمال، محمد بن محمد بن محمد العبدري بن الحاج، (د.ط)، (د.ت)، دار التراث، القاهرة.
- المدخل إلى السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، (د.ت)، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.
- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن بدران، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط٢، ١٤٠١هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- المستدرك على الصحيحين، الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- المستصفى، محمد بن محمد بن محمد الغزالي، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، ط١، ١٤١٢هـ/ ٢٠٠٠م، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.
- مسند الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي، ١٤٠٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- مسند الفاروق، إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، دار الوفاء، المنصورة.

- مصنف بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم أبو بكر بن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط١، ١٤٠٩هـ، دار الرشد، الرياض.
- المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، دار الحرمين، القاهرة.
- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط٢، (د.ت)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية.
- موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ميزان العمل، محمد بن محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: سليمان دنيا، ط١، ١٩٦٤م، دار المعارف، مصر.
- النظرات، مصطفى لطفي بن محمد لطفي بن محمد حسن لطفي المنفلوطي، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- وبل الغمام على شفاء الأوام، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: محمد صبحي حلاق، ط١، ١٤١٦هـ، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- Lindsay. Jeff. (2005). The Case against Block Scheduling، http://www.JeffLindsay.com/Block3.shtml. Retrieved on 1 April 2014.